

Distr.: General
21 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧*

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٤

البيئة

(البرنامج ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧)**

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة
٣	التوجه العام
١٠	استعراض عام للموارد
١٥	معلومات أخرى
١٨	ألف - أجهزة تقرير السياسات
١٩	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة

* يصدر موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/70/6/Add.1.

** A/69/6/Rev.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

210515 190515 15-06252 (A)



٣١	برنامج العمل	جيم -
٣٢	البرنامج الفرعي ١: تغير المناخ	
٣٧	البرنامج الفرعي ٢: الكوارث والتراعات	
٤١	البرنامج الفرعي ٣: إدارة النظم الإيكولوجية	
٤٧	البرنامج الفرعي ٤: الإدارة البيئية	
٥٤	البرنامج الفرعي ٥: المواد الكيميائية والنفايات	
٦٠	البرنامج الفرعي ٦: الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان	
٦٥	البرنامج الفرعي ٧: إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	
٧٠	دعم البرامج	دال -

المرفقات***

٧٤	٢٠١٧-٢٠١٦	الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين	الأول:
٧٥		موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة	الثاني:
٨٠	٢٠١٧-٢٠١٦	جدول موارد الوظائف المحولة المقترحة لفترة السنتين	الثالث:

*** لا يتضمن هذا التقرير مرفقا عن النواتج المدرجة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ التي لن تنفذ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بالنظر إلى عدم وجود نواتج موقوفة.

لمحة عامة

الجدول ١٤-١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٣٤ ٥١٠,٧	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٤
١١ ٠٤٦,٢	الولايات الجديدة والتغييرات في توزيع الموارد بين العناصر
(٢٢٠,٣)	تغييرات تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)
(٧٢,٨)	تغييرات تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة)
(١٠ ٧٥٣,١)	التغيير الكلي في الموارد
٤٥ ٢٦٣,٨	مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ^(١)

(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول ١٤-٢

الموارد المتصلة بالوظائف

العدد	الرتبة
الميزانية العادية	
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٩٥	١ وأ.ع، ١ أ.ع م، ٤ مد-٢، ١١ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٢٦ ف-٤، ٧ ف-٣، ٢ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، ٦ خ ع (ر أ)، ١١ م
الوظائف المحولة ٣٧	٢١ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر أ)، ١ م
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ١٣٢	١ وأ.ع، ١ أ.ع م، ٤ مد-٢، ١١ مد-١، ٢٥ ف-٥، ٤٧ ف-٤، ١٦ ف-٣، ٣ ف-١/٢، ١ خ ع (ر ر)، ١١ خ ع (ر أ)، ١٢ م

التوجه العام

١-١٤ برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو هيئة الجمعية العامة الفرعية المسؤولة عن قيادة وتنسيق العمل في الشؤون البيئية. ويستمد البرنامج ولايته من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). وقد زاد مجلس إدارة البرنامج توضيح ولاية البرنامج في مقرره ١/١٩، الذي يشمل إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأقرت الجمعية العامة في وقت لاحق الدور المعزز للبرنامج في مرفق قرارها د-١٩/٢ في عام ١٩٩٧، وفي قرارها ٢٤٢/٥٣ في عام ١٩٩٩، و ٢١٣/٦٧ في عام ٢٠١٢.

ملاحظة: تستخدم في الجداول والرسوم البيانية الاختصارات التالية: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: فئة الخدمات العامة؛ ر ر: الرتبة المحلية؛ ر أ: الرتب الأخرى؛ ر ر: الرتبة الرئيسية؛ م ع: الميزانية العادية؛ وأ ع = وكيل أمين عام؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية.

٢-١٤ ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة التي تحدد خطة العمل العالمية في مجال البيئة، على الدفع قدماً بتفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، ويقوم بدور الجهة الرسمية المدافعة عن قضايا البيئة العالمية.

٣-١٤ والهدف خلال فترة ٢٠١٤-٢٠١٧ هو تعزيز تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة على أساس التسليم بأن القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وتشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي أهداف أساسية ومتطلبات جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى أساس حماية خدمات النظم الإيكولوجية واستخدامها بما يحفظ استدامتها، وتحسين الإدارة البيئية وإضفاء الاتساق عليها، والحد من المخاطر البيئية.

٤-١٤ والهدف النهائي هو الإسهام في رفاه أجيال الحاضر والمستقبل وبلوغ الأهداف البيئية العالمية. وتقوم الاستراتيجية التي يعول عليها البرنامج لتحقيق هذا الهدف على ما لديه من قدرة على إحداث التغيير في ما تبذله الدول الأعضاء من جهود لإحراز التقدم في القضايا البيئية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل البرنامج الاضطلاع بدوره القيادي في منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين في ما يتعلق بالبيئة من أمور، انسجاماً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٣. وسيطلب هذا الأمر تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل البيئية لكفالة اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة بهدف الحد من التجزؤ وزيادة الكفاءة والفعالية. وسيعزز البرنامج دوره القيادي في هيئات التنسيق الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وسيقود الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن البيئة بغية زيادة إمكانات التنمية السليمة بيئياً إلى أقصى حد.

٥-١٤ وسيزيد برنامج البيئة من إقامة الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تحفيز التغيير المفضي إلى التحويل وإحداث الأثر المرجو الذي سيكون أكبر كثيراً مما سيحدثه البرنامج لو عمل لوحده. ومن الأدوات الأساسية لتسخير القيمة الإضافية لمنظومة الأمم المتحدة الاستثمار في الشراكات داخل هذه المنظومة. ويجب أن يشمل تعزيز الشراكات المجموعات الرئيسية أيضاً، إذ هي من العوامل الرئيسية المساهمة في تنفيذ الالتزامات البيئية. وسيتم إشراك الجهات المعنية في آليات جديدة تعزز الشفافية على أساس أفضل الممارسات والنماذج من المؤسسات المعنية المتعددة الأطراف. وسيشمل البرنامج كافة المجموعات الرئيسية التي تؤثر إجراءاتها في مسألة بيئية معينة، أو تتأثر بها، من خلال الشبكات العالمية أو الإقليمية أو الوطنية المعنية التي تشارك فيها. وسينهض البرنامج باستخدام المعايير والأساليب والأدوات التي تمكن من الاستفادة من إمكانات كل من الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية. وسيعمل أيضاً على إعادة تحديد العلاقات مع لجانته الوطنية^(١) من أجل توظيفها على

(١) أنشئت ٣٦ لجنة وطنية تابعة للبرنامج عملاً بمقرر مجلس الإدارة ٣٣/١٣ الصادر في عام ١٩٨٥ الذي أذن فيه المجلس بإنشاء اللجان البيئية الوطنية دعماً لأنشطة البرنامج.

أكمل وجه في الاتصال على الصعيد الوطني وكفالة إمكانية حصول آخرين على خدمات البرنامج ومنتجاته والاستفادة منها.

٦-١٤ ويدخل في صلب استراتيجية البرنامج تحقيق أهداف زيادة الكفاءة، والشفافية، واستخدام معلومات الأداء لتحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن الإدارة. وسيراعي البرنامج التوصيات المتعلقة بفعالية الأمم المتحدة وكفاءتها واتساق عملها وتأثيرها على التنمية في البلدان النامية بما يتماشى وقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وسيولي البرنامج اهتماما خاصا للسبل التي يمكنه بها إحداث المزيد من الأثر عن طريق التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ويشكل بناء القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا وتبادلها في البلدان أساس جميع أشكال الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان تمشيا مع خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. ويرسخ البرنامج أيضا إدماج البعد الجنساني، ويكفل مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في الجوانب البيئية للتنمية المستدامة. وفي إطار تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١١/٢٣ بشأن المساواة بين الجنسين في مجال البيئة، يواصل البرنامج ضمان إدماج المنظور الجنساني في وثائق السياسة العامة وتصميم المشاريع وتنفيذها.

٧-١٤ ويعد الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان لكفالة اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وسيعزز البرنامج تعاونه مع منظمة العمل الدولية، وفقا للفقرة ٦٢ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق). وسيضطلع أيضا بأعمال للمساهمة في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتلبية الحاجة إلى وضع مقاييس أوسع نطاقاً لقياس التقدم تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتراعي الاستدامة البيئية ليحسن الاسترشاد بها في القرارات المتخذة على صعيد السياسات.

٨-١٤ وسينجز البرنامج عمله ضمن سبعة مجالات ذات أولوية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على النحو التالي:

- (أ) تغير المناخ؛
- (ب) الكوارث والتزاعات؛
- (ج) إدارة النظم الإيكولوجية؛
- (د) الإدارة البيئية؛
- (هـ) المواد الكيميائية والنفايات؛
- (و) الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان؛
- (ز) إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض.

٩-١٤ تغير المناخ - في إطار النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء تغير المناخ، سيعمل البرنامج مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل ما يلي: (أ) بناء قدرة البلدان على تحمل آثار تغير المناخ من خلال النهج القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من النهج الداعمة للتكيف؛ (ب) تعزيز نقل تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة واستغلال الطاقة المتجددة واستخدام هذه التكنولوجيات من أجل تحقيق التنمية المنخفضة الانبعاثات؛ (ج) دعم تخطيط وتنفيذ المبادرات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. ويشكّل تنفيذ سياسات وطنية ودون وطنية في مجال الطاقة، ودعم التنمية المنخفضة الانبعاثات، واستخدام تكنولوجيات الطاقة الأكثر نظافة، وشبكات النقل الجماعي العام، وأنواع الوقود والمركبات النظيفة، والتكيف مع تغير المناخ، والغابات، مجالات العمل الرئيسية التي ينبغي إيلاؤها الاهتمام. وسيعمل البرنامج في هذه المجالات مع الدول الأعضاء عن طريق إجراء تقييمات علمية؛ وإسداء المشورة في مجالات السياسات والتخطيط والتشريع؛ وإدماج الاعتبارات ذات الصلة بنوع الجنس، واستخدام المؤشرات المراعية للفروق بين الجنسين في عمليات تخطيط المشاريع وبناء القدرات؛ وتيسير الحصول على التمويل؛ والاضطلاع بأنشطة رائدة وتعزيز التكامل بين هذه النهج في إطار التنمية الوطنية؛ ودعم الاتصال والتوعية في مجال تغير المناخ؛ وتبادل المعارف من خلال الشبكات المعنية بتغير المناخ؛ ودعم عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ التعهدات المقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

١٠-١٤ الكوارث والتزاعات - في إطار استراتيجيات الأمم المتحدة المعتمدة على نطاق المنظومة للحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان والتأهب لها، والتصدي للكوارث والتعافي بعد وقوعها، سيضطلع البرنامج ببناء القدرات الوطنية في مجال الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية والإدارة المستدامة للبيئة من أجل ما يلي: (أ) الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان وإدماج البعد البيئي دعماً لولايات ما بعد التزاعات المنوطة بهيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ (ب) دعم استدامة التعافي من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان؛ (ج) بناء صلات مترابطة قوية بين الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق الانتعاش بعدها والتخطيط الإنمائي الطويل الأجل؛ (د) وضع استراتيجيات تدمج الحد من مخاطر الكوارث واعتبارات التكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات واتخاذ القرارات والتخطيط للإجراءات الإنسانية والإنمائية؛ (هـ) مساعدة البلدان والمجتمعات الضعيفة والمتأثرة بالأزمات من خلال القيام، بناء على الطلب، بتقديم الخبرة البيئية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة وللنظم الإيكولوجية الأشد تعرضاً للمخاطر. وسيدرج البرنامج الفرعي منظورا جنسانيا في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الأزمات. وسيوفر البرنامج تقييمات المخاطر البيئية وأثرها، والتوجيه في مجال السياسات، والدعم المؤسسي، والتدريب والخدمات إلى البلدان من أجل تعزيز التعاون في المسائل البيئية، وتجريب نهج جديدة في مجال إدارة الموارد الطبيعية في البلدان المهتمة باتباع نهج من هذا القبيل. وسيعمل البرنامج، عند قيامه بذلك، على حفز تحرك الشركاء العاملين مع البلدان

وزيادة أنشطتهم في مجالات التقليل من المخاطر والإغاثة والإنعاش، بما في ذلك العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، طبقا لما طلبه مجلس إدارة البرنامج في مقرره ١٥/٢٦.

١٤-١١ إدارة النظم الإيكولوجية - يسعى البرنامج إلى تعزيز الإدارة السليمة للتنوع البيولوجي، ولا سيما على صعيد النظم الإيكولوجية، بهدف تعميم مراعاة نهج النظم الإيكولوجية في عمليات وضع السياسات وتنفيذها، والمساعدة في عكس مسار تدهور النظام الإيكولوجي، والتصدي لتحدي الأمن الغذائي ونوعية المياه. وسيحفز البرنامج صيانة رأس المال الطبيعي وحماية النظم الإيكولوجية واستخدامها المستدام. ويسعى البرنامج إلى إتاحة اتباع نهج متكاملة شاملة لعدة قطاعات لتحسين القدرة على التكيف والإنتاجية في المجالات المترابطة وما يقترن بها من نظم إيكولوجية وكائنات. وسيقوم البرنامج بما يلي: (أ) تشجيع الأخذ بنهج متكاملة في إدارة الأراضي والمياه من شأنها الإسهام في زيادة إنتاجية النظم الأرضية والمائية واستعادة قدرتها على التكيف، ومن ثم الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي وتحافظ على كمية المياه ونوعيتها؛ (ب) تعزيز إدارة السواحل والنظم البحرية بما يكفل استعادة خدمات النظم الإيكولوجية أو المحافظة عليها؛ (ج) المساعدة في تدعيم البيئة المواتية للنظم الإيكولوجية، بما فيها النظم الممتدة عبر الحدود، بناء على طلب جميع البلدان المعنية. والهدف من ذلك هو تمكين البلدان من الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية من أجل رفاه الإنسان والتنوع البيولوجي لصالح أجيال الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الحاجة إلى إدماج المنظور الجنساني، والاعتراف بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واحترامها، إضافة إلى تحري الإنصاف في التنمية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي. وسيتم ذلك بالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي، ويشمل تقديم الدعم إلى البلدان في تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وسيدعم البرنامج أيضا الطلبات المقدمة من البلدان من أجل إدماج قيم التنوع البيولوجي في الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات وعمليات التخطيط المعنية بالحد من الفقر.

١٤-١٢ الإدارة البيئية - سيعمل البرنامج على تحسين الاتساق والتآزر في الإدارة البيئية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، عن طريق ما يلي: (أ) تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة وكيانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بالاستفادة من الآليات التنسيقية للأمم المتحدة لزيادة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة وفي الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ (ب) مساعدة البلدان على تعزيز مؤسساتها وقوانينها البيئية وتنفيذ سياساتها البيئية الوطنية بناء على طلبها، بما يكفل إدماج المنظور الجنساني؛ (ج) المساعدة على زيادة إدماج الاستدامة البيئية في السياسات والخطط الوطنية والإقليمية، بناء على طلب البلدان مع مراعاة المنظور الجنساني. ومن مجالات العمل الرئيسية تقديم الدعم إلى البلدان في بلورة الجوانب

البيئية لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وسيعزز البرنامج الصلة بين العلوم والسياسات في إنجاز هذا العمل. وسيعمل على تيسير زيادة مشاركة أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء، في عمليات اتخاذ القرارات البيئية وإمكانية الوصول إلى العدالة وفقا للمبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.

١٤-١٣ المواد الكيميائية والنفايات - في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وفي ظل التعاون الوثيق مع الجهات المعنية بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وأمانات الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، سيعمل البرنامج على التخفيف من آثار المواد الكيميائية والنفايات على البيئة وعلى صحة البشر، بما في ذلك المواد الكيميائية والنفايات ذات الصلة بأنشطة التعدين. وسيعزز جهوده الرامية إلى تقديم الدعم للبلدان لزيادة قدراتها في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك النفايات الإلكترونية والتخلص من المواد الكيميائية الناجمة عن أعمال التعدين غير القانونية، لمساعدة البلدان على تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحلول عام ٢٠٢٠. وسيقوم البرنامج بذلك عن طريق مساعدة البلدان على تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي لإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسيشمل ذلك خدمة وتعزيز عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي اعتمد في دبي في عام ٢٠٠٦، ودعم بلورة وتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وسيعمل البرنامج الفرعي من أجل دخول اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق حيز النفاذ وتنفيذها. وسيواصل أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجموعة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني. وسيبقي البرنامج قيد الاستعراض الاتجاهات في إنتاج المواد الكيميائية والنفايات واستخدامها وإطلاقها سعيا إلى تحديد المسائل التي تثير الاهتمام وحفز الإجراءات الإدارية السليمة، بطرق منها إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين للتصدي لها.

١٤-١٤ الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان - سيناصر برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء إصلاحات في مجال السياسات، وإدخال تغييرات في الممارسات الإدارية المعمول بها في القطاع الخاص، متى تعين ذلك، وسيعمل من أجل زيادة الوعي لدى المستهلكين، مع مراعاة الفروق بين الجنسين. وبعد اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فإن البرنامج الذي كُلف بأداء مهام الأمانة لإطار السنوات العشر سيعطي الأولوية لدعم هذا العمل. وسيسعى أيضا إلى تحسين إدراك الفرص والتحديات والتكاليف والفوائد التي تنطوي عليها سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيقدم الدعم إلى البلدان الراغبة في الشروع في تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر من أجل الانتقال إلى التنمية المستدامة باعتبارها مسعى مشتركا بغية وضع مجموعة مناسبة من السياسات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعارف. وسيعمل البرنامج

مع شبكة شركائه من أجل ما يلي: (أ) تعزيز ارتكاز عملية اتخاذ القرارات على أساس علمي، وتقديم الدعم للحكومات والمدن والسلطات المحلية الأخرى لوضع وتطبيق الأدوات والسياسات الرامية إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدام والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (ب) تشجيع اتباع نهج دورة الحياة والإدارة البيئية لتحسين كفاءة استخدام الموارد في عملية اتخاذ القرارات القطاعية وفي مجال الأعمال وعمليات التمويل على امتداد سلاسل القيمة العالمية، وذلك بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها آلية رئيسية للتنفيذ؛ (ج) تشجيع اعتماد المؤسسات العامة والمنظمات الخاصة سياسات وأدوات ذات صلة بالاستهلاك، وزيادة وعي المستهلكين بأهمية اتباع أنماط حياة أكثر استدامة. وسيقدم البرنامج التوجيه والدعم إلى أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك قطاع الأعمال والصناعات والمجموعات الرئيسية الأخرى، من أجل وضع استراتيجيات تدعم السياسات الوطنية والقطاعية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٥-١٤ إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض - يشكل إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض المنتظم والمنسق وتوفير الإنذار المبكر بالمسائل الناشئة لتمكين مقرري السياسات وعموم الجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة إحدى الولايات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويهدف البرنامج إلى زيادة اتساق المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التقييم والتفسير المتكاملين لتلك المعلومات بغرض تقييم البيئة، وتحديد القضايا المستجدة، والمساهمة بالبيانات في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية، بما في ذلك جملة أهداف منها أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتيسير رسم السياسات على الصعيد العالمي. وستظل الأهداف البيئية العالمية المعتمدة في إعداد تقرير توقعات البيئة العالمية الخامس أساساً لتقييم حالة البيئة وإعداد التوقعات الجنسانية والبيئية العالمية لتوفير البيانات والمؤشرات الجنسانية ذات الصلة. وسيعمل البرنامج على دعم جهود بناء القدرات في البلدان النامية التي تلتزم بالرصد البيئي ونشر البيانات والمعلومات البيئية في المنتديات العامة، تمهيداً مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويهدف البرنامج إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات البيئية، بما في ذلك توليد المعلومات البيئية المتكاملة وتحليلها وتصنيفها وإتاحتها ونشرها.

١٦-١٤ وستتطلع المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية للبرنامج بدور بارز في تنسيق تنفيذ برنامج عمله على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري، وإبرام الشراكات من أجل إحداث الأثر وتعزيز الجهود. وفي حين يُقدّم كل واحد من البرامج الفرعية بشكل مستقل، فإن أهداف المنظمة ستُحقّق بكفاءة تسخير أوجه التآزر بين البرامج الفرعية بطريقة تُحدث أفضل تأثير ممكن. وعلى سبيل المثال، فإن المبادئ والنهج التي تستند إليها البرامج الفرعية، مثل البرنامجين الفرعيين المتعلقين بإدارة النظم الإيكولوجية وتغير المناخ، سترشد العمل الذي يجري في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالكوارث والتراعات، لكفالة أن

تُطبَّق الأدوات والنُهُج ذات الصلة بالموضوع ضمن تلك البرامج الفرعية في البلدان المعرضة لخطر الكوارث والتراعات أو المتأثرة بها. وبالمثل، سوف يسعى البرنامج إلى إيجاد أوجه التآزر بين عمله المتعلق بالنظم البحرية في إطار البرنامج الفرعي ٣، إدارة النظم الإيكولوجية، وعمله المتعلق بمصادر التلوث البرية الذي يتم في إطار البرنامج الفرعي ٥، المواد الكيميائية والنفايات. وسيسهم العمل الذي يضطلع به برنامج البيئة في إطار البرنامج الفرعي ٦، الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، في العمل الهادف إلى تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٣، تغير المناخ وإدارة النظم الإيكولوجية، عن طريق الحد من استخدام الموارد الطبيعية، وفي البرنامج الفرعي ٥، المواد الكيميائية والنفايات، عن طريق كفاءة الإنتاج المسؤول وتقليل النفايات إلى أدنى حد. وسيكون هناك أيضاً تآزر وثيق بين عمل البرنامج المتعلق ببدايل بعض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وكفاءة الطاقة، عن طريق تنسيق الجهود المضطلع بها في إطار البرنامجين الفرعيين ٥ و ١، المواد الكيميائية والنفايات وتغير المناخ. وبالمثل، فإن البرنامج الفرعي ٤، الإدارة البيئية، سيكمل عمل جميع البرامج الفرعية الأخرى.

استعراض عام للموارد

١٧-١٤ يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لهذا الباب في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٨٠٠ ٢٦٣ ٤٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها ١٠٠ ٧٥٣ ١٠ دولار (أو ٣١,٢ في المائة) مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد جاءت التغيرات في الموارد نتيجة العوامل الثلاثة التالية: (أ) الولايات الجديدة والتغيرات في توزيع الموارد فيما بين العناصر؛ (ب) التغيرات في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (تخفيضات إضافية)؛ (ج) التغيرات في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة). ولن يترتب على التخفيضات المقترحة أثر في تنفيذ الولاية تنفيذاً تاماً وفعالاً.

١٨-١٤ وتعكس التغيرات في الموارد تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ مقترحات بتجميد التعيين في الوظائف الثابتة والانخفاضات المتوقعة في الموارد غير المتصلة بالوظائف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٩-١٤ وستتأثر التخفيضات المقترحة بالأثر الذي سينشأ في المستقبل عن أعمال نظام أوموجا (أوموجا المؤسس والتوسعة ١) بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وحيث إنه من السابق لأوانه تبين الأثر المستقبلي لنظام أوموجا على وجه التحديد، فإن التخفيضات المقترحة، وإن كانت صارمة من الناحية المالية، فهي تتسم بالمرونة من الناحية التشغيلية. وتعني هذه المرونة أن التشكيلة المحددة لحالات تجميد التعيين في الوظائف الثابتة، وما ينجم عن هذا التجميد من إعادة تنظيم للمهام والأدوار، لن تحدّد إلا خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، حين يصبح أثر نظام أوموجا أكثر وضوحاً.

٢٠-١٤ ويرد توزيع الموارد في الجداول من ١٤-٣ إلى ١٤-٥.

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦	تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤	نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	
-	-	-	ألف - أجهزة تقرير السياسات
٢٤٨٤٠,٣	٢١٠٦٢,١	١٢٠٨٩,٥	باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
٥٨٠٥٧٠,٥	٥٣٢٩٠١,٤	٥٣٣٨٤٩,٧	جيم - برنامج العمل
٣٢٤٣٢,٧	٣٠٥٩٩,٠	٣٤٥٩٥,٨	دال - دعم البرامج
٦٣٧٨٤٣,٥	٥٨٤٥٦٢,٥	٥٨٠٥٣٥,٠	المجموع الفرعي، ٢
٦٨٤٢٣٨,٩	٦١٩٠٧٣,٢	٥٩٥٧٥٧,١	المجموع

الجدول ١٤-٤
الموارد المتصلة بالوظائف

المجموع	الوظائف المؤقتة				الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية				
	الموارد الخارجة عن الميزانية		الموارد المقررة الأخرى		الميزانية العادية		الميزانية العادية		
-٢٠١٦ ٢٠١٧	-٢٠١٤ ٢٠١٥	-٢٠١٦ ٢٠١٧	-٢٠١٤ ٢٠١٥	-٢٠١٦ ٢٠١٧	-٢٠١٤ ٢٠١٥	-٢٠١٦ ٢٠١٧	-٢٠١٤ ٢٠١٥	الفترة	
الفترة الفنية والفئات العليا									
١	١	-	-	-	-	-	١	١	وكيل أمين عام
٢	٢	١	١	-	-	-	١	١	أمين عام مساعد
٧	٧	٣	٣	-	-	-	٤	٤	مد-٢
٣٩	٣٩	٢٨	٢٨	-	-	-	١١	١١	مد-١
١٠٠	١٠٠	٧٥	٧٥	-	-	-	٢٥	٢٥	ف-٥
٣٢٩	٣٠٣	٢٦٦	٢٧٠	-	-	-	٦٣	٣٣	ف-٤/٣
٧٠	٧٠	٦٧	٦٨	-	-	-	٣	٢	ف-١/٢
٥٤٨	٥٢٢	٤٤٠	٤٤٥	-	-	-	١٠٨	٧٧	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة									
١	١	-	-	-	-	-	١	١	الرتبة الرئيسية
١١	٦	-	-	-	-	-	١١	٦	الرتب الأخرى
١٢	٧	-	-	-	-	-	١٢	٧	المجموع الفرعي
الفئات الأخرى									
٢٩٣	٢٩٩	٢٨١	٢٨٨	-	-	-	١٢	١١	الرتبة المحلية
٢٩٣	٢٩٩	٢٨١	٢٨٨	-	-	-	١٢	١١	المجموع الفرعي
٨٥٣	٨٢٨	٧٢١	٧٣٣	-	-	-	١٣٢	٩٥	المجموع

الجدول ١٤-٥

توزيع الموارد حسب العنصر

(النسبة المئوية)

الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	
-	٠,٢	ألف - أجهزة تقرير السياسات
-	٠,٢	المجموع الفرعي، ألف
		باء - التوجيه التنفيذي والإدارة
٣,٩	١٣,١	١ - مكتب المدير التنفيذي
-	٣,٧	٢ - لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري
٣,٩	١٦,٨	المجموع الفرعي، باء
		جيم - برنامج العمل
٢٠,٢	٩,٠	١ - تغير المناخ
٧,١	٦,٧	٢ - الكوارث والتراعات
٢٣,٥	١١,٠	٣ - إدارة النظم الإيكولوجية
٨,٦	٢١,٠	٤ - الإدارة البيئية
١٢,٧	٧,٥	٥ - المواد الكيميائية والنفايات
١٣,٠	٧,٧	٦ - الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان
٥,٩	١٥,٤	٧ - إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض
٩١,٠	٧٨,٣	المجموع الفرعي، جيم
٥,١	٤,٧	دال - دعم البرامج
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

الولايات الجديدة والتغييرات في توزيع الموارد بين العناصر

١٤-٢١ يُقترح تخصيص موارد قدرها ١١ ٠٤٦ ٢٠٠ دولار لتحويل ٣٧ وظيفة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية. ويتمشى اقتراح تحويل هذه الوظائف مع ما يلي: (أ) تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورفع مستواه وفقاً للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧؛ (ب) قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٨ بشأن المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي أيدت فيه الجمعية العامة استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذات الصلة الواردة في تقريرها (A/68/7). فقد أوصت اللجنة الاستشارية باتباع نهج تدريجي في زيادة الموارد المتعلقة بالوظائف نتيجة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورفع مستواه وفقاً لل فقرات الفرعية من (أ) إلى (ح) من الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية

لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/68/7) بالموافقة على ٢٤ وظيفة جديدة وتحويل ٢٣ وظيفة برتبة ف-٥ فما فوق، وذلك في إطار المرحلة الأولى. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن يُجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمجرد إنشاء هيكل الإدارة العليا، استعراضاً للملاك الوظيفي لوظائف الدعم المؤلف من الوظائف المتبقية من الرتبة ف-٤ فما دونها. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن يقترح البرنامج، على أساس الاستعراض الذي يجريه، المرحلة الثانية من الموارد المتعلقة بالوظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويقترح البرنامج بالنسبة للمرحلة الثانية، وعقب إجراء الاستعراض، تحويل ٣٧ وظيفة من الرتبة ف-٤ فما دونها من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية، وتتألف هذه الوظائف من ٢١ ف-٤، و ٩ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١ من الرتبة المحلية. ويقدم المرفق الثالث تفاصيل هذه الوظائف البالغ عددها ٣٧ وظيفة.

التغييرات في الموارد تمثياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (تخفيضات إضافية)

٢٢-١٤ تُقترح تغييرات في الموارد بمقدار ٣٠٠ ٢٢٠ دولار تمثياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤، في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف (٤٠٠ ١٥٨ دولار) والموارد غير المتعلقة بالوظائف (٩٠٠ ٦١ دولار). ويعكس النقصان البالغ ٤٠٠ ١٥٨ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف اقتراح تجسيد التعيين في وظيفة ثابتة في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. ويعزى النقصان المقترح في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف والبالغ ٩٠٠ ٦١ دولار إلى سفر الموظفين الذي يأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة.

التغييرات في الموارد تمثياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (أوجه الكفاءة)

٢٣-١٤ تُقترح تغييرات في الموارد بمقدار ٨٠٠ ٧٢ دولار تمثياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف. ويعكس النقصان البالغ ٨٠٠ ٧٢ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف مقترحات تجسيد التعيين في وظيفة ثابتة في عنصر دعم البرامج.

الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

٢٤-١٤ تتكون الموارد الخارجة عن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والبالغة ٥٠٠ ٨٤٣ ٦٣٧ دولار من مبلغ ١٠٠ ٨٣٢ ١٧٣ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف ومبلغ ٤٠٠ ١١ ٤٦٤ دولار في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ومن المتوقع أن يمول ما مجموعه ٧٢١ وظيفة من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويمثل حجم الملاك الوظيفي نقصاناً إجمالياً قدره ١٢ وظيفة بالمقارنة مع ما يقدر

بـ ٧٣٣ وظيفة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعزى في الأساس الزيادة البالغة ٥٣ ٢٨١ ٠٠٠ دولار، بالمقارنة مع مبلغ ٥٨٤ ٥٦٢ ٥٠٠ دولار المقدر لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى ما يلي: (أ) زيادة قدرها ٢٦ مليون دولار في صندوق البيئة؛ (ب) زيادة قدرها ٦ ٣٣٠ ٥٠٠ دولار في المساهمات المناظرة لدعم أنشطة صندوق البيئة؛ (ج) زيادة قدرها ٤ ٤٧٥ ٥٠٠ دولار في الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية؛ (د) زيادة قدرها ١٥ ٢٤٢ ٥٠٠ دولار في الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني.

معلومات أخرى

٢٥-١٤ وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ بشأن المساءلة، إطاراً للمساءلة البرنامجية يشمل المساءلة عن إنجاز النتائج المخصصة لمختلف الشعب على نطاق البرنامج، وكذلك سياسة للرصد والتقييم. وقد صُمم كل من الإطار والسياسة لاستعراض التقدم الذي يحرزه البرنامج والإنجاز الذي يحققه بالمقارنة مع النتائج المحققة في البيئة القائمة على النتائج التي أضفي عليها الآن الطابع المؤسسي بالكامل في عمليات البرمجة والرصد والتقييم التي يضطلع بها البرنامج. ويُجري برنامج البيئة عمليات تقييم وإشراف فيما يخص البرامج والمشاريع التي تنفذ برنامج عمله. ومن أجل ضمان التقييم الموضوعي لمدى أهمية أنشطة برنامج البيئة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها فيما يتعلق ببرنامج عمله المعتمد، ووفقاً لاستراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تدعو إلى مواصلة التركيز على التقييم، تغطي الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ نفقات مواصلة مكتب التقييم تقديم التقارير مباشرة إلى المدير التنفيذي ومراعاة نتائج تقييماته أثناء التخطيط البرنامجي ووضع البرامج لدى برنامج البيئة.

٢٦-١٤ وخلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، سيواصل البرنامج جدول الزماني لعمليات التقييم لجميع البرامج الفرعية السبعة. وبما أن دورة التقييم باتت الآن مستقرة بالكامل، ستستفيد جميع البرامج الفرعية بالتساوي من نتائج التقييم التي تساعد في تلبية احتياجات المساءلة وتحديد الفرص لإدخال تحسينات تنفيذية. وسيتيح تقييم كل برنامج فرعي تقدير مدى تحقيق النتائج، وكذلك استدامة تنفيذ البرنامج الفرعي ومدى كفاءة آليات التنفيذ وفعاليتها. وستستفيد تقييمات البرامج الفرعية من تقييمات الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز للمساعدة على تقييم الأداء العام للبرنامج الفرعي من حيث تحقيق النتائج. وستكتمل هذه المعلومات الملاحظات المقدمة عن تنفيذ البرامج من خلال آليات الرصد الشامل التي ينسقها مكتب العمليات التابع لبرنامج البيئة. وستعد تقييمات للمشاريع بمجرد إنجازها تحقيقاً لهدف تقييم الأداء وتحديد النواتج والنتائج.

٢٧-١٤ وسيصل مجموع تكاليف الموظفين المحددة لإجراء عمليات التقييم والرقابة في برنامج البيئة إلى ١ ٧٠٩ ٣٠٠ دولار، وهو مبلغ يمثل ٩٦ شهراً من عمل موظفين في مستوى الفئة الفنية فما فوق و ٩٦ شهراً من عمل موظفين من فئة الخدمات العامة. وسيمول مبلغ قدره ٨٦٠ ٠٠٠ دولار من الميزانية العادية ومبلغ قدره ٨٤٩ ٣٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتمول الموارد غير المتعلقة بالوظائف

البالغة ٨٨٥ ٠٠٠ دولار من موارد خارجة عن الميزانية. وفي ما يتعلق بكل مشروع من المشاريع الممولة من الصناديق الاستثنائية والتبرعات المخصصة، تشكل تكاليف التقييم جزءاً من ميزانية المشروع، وذلك بحسب نطاق المشروع ومدته ومدى تعقيده.

٢٨-١٤ وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان قد تم اختيار موظفين لجميع وظائف كبار المديرين الجديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، باستثناء وظيفة واحدة. وعلى وجه الخصوص، كان جميع المديرين الإقليميين قد عُيّنوا في الربع الأول من عام ٢٠١٤. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، أجرى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاورات مع كبار المديرين، ولا سيما المديرين الإقليميين، لالتماس آرائهم بشأن المرحلة الثانية المقترحة من التعزيز في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ ومن أصل ٣٧ وظيفة جديدة مقترحة لهذه المرحلة الثانية، توجد ٣٢ وظيفة في المكاتب الإقليمية، تحت سلطة المدير الإقليمي المعني. وأيد كبار المديرين بالإجماع تصميم المرحلة الثانية والاختصاصات الفردية. ورأوا أن المرحلة الثانية ستتيح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينهي تحوله تمشياً مع المتعضيات المبينة في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٣، بما في ذلك الدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء، في الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) من أجل تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبه الإقليمية. ورأى المديرين أن من الضروري اتباع النمط المقرر، باستكمال التحول الأولي، وأن المرحلة الثانية سوف تكمل الفريق الأساسي اللازم في كل مكتب من المكاتب الإقليمية. وهناك عدد من المواضيع الرئيسية في المكاتب الإقليمية لا تغطيها الميزانية العادية حالياً، رغم أنها في صلب إجراءات برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يتخذها استجابة للقرار ٦٧/٢١٣ بشأن تعزيز البرنامج. وتُعَالَج هذه المتعضيات حالياً على أساس كل حالة على حدة، من خلال توظيف أفراد غير متفرغين تموّل وظائفهم من موارد خارجة عن الميزانية. ومع التحويل المقترح لـ ٣٧ وظيفة، تصبح المجالات الأساسية السبعة لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشمولة الآن على الصعيد الإقليمي، بالتوافق مع قدرات التنسيق المواضيعي الاستراتيجية التي وُضعت بالفعل على الصعيد المؤسسي خلال المرحلة الأولى (ينسق كبار موظفي البرامج الآن إجراءات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كل برنامج فرعي في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي). ونتيجة لذلك، ستستفيد الدول الأعضاء في كل منطقة من دعامة من القدرات المتخصصة، ولا سيما في مجالات التنسيق، والحصول على التكنولوجيا، وبناء القدرات، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٣، في كل مجال من هذه المجالات الاستراتيجية السبعة.

٢٩-١٤ وبالنظر إلى توصية اللجنة الاستشارية (A/68/7)، الفقرتان رابعا-٧٩ ورابعا-٨٢)، وبعد تنفيذ المرحلة الأولى من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستغطي المرحلة الثانية المقترحة الوظائف المتبقية التي اقترحها الأمين العام في الأصل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في الرتبتين ف-٣ و ف-٤ للمكاتب الإقليمية وموظفي

الدعم. وبالموافقة على الوظائف السبع والثلاثين المقترحة في المرحلة الثانية في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ سيتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من كفالة تغطية جميع المناطق والأولويات المواضيعية على نحو واثق. ومن شأن ذلك أيضا أن يزيد من التوازن بين كبار الموظفين والموظفين في الرتب الأدنى.

٣٠-١٤ وتنفيذ المرحلة الثانية من التعزيز المقترح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سيكتمل تعزيز فريق إدارة البيئة، على النحو المنصوص عليه في الفقرات الفرعية (ج) و (و) و (ز) من الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) وعلى نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٣ فيما يتعلق ببناء قدرات البلدان، إضافة إلى تأمين الدعم وتيسير الحصول على التكنولوجيا، وتعزيز وجود البرنامج على الصعيد الإقليمي، لمساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تنفيذ سياساتها الوطنية في مجال البيئة، بالتعاون الوثيق مع سائر الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ والنهوض بقدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الاضطلاع بولاية التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة عن طريق تعزيز مشاركته في هيئات التنسيق الرئيسية في الأمم المتحدة وتمكين البرنامج من قيادة الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات للبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣١-١٤ وقد جرى استعراض مسألة إصدار المنشورات، باعتبارها جزءا من برنامج العمل، في سياق كل برنامج من البرامج الفرعية. ومن المتوقع أن تصدر المنشورات المتكررة وغير المتكررة على النحو الموجز في الجدول ١٤-٦ أدناه وحسب التوزيع المبين في المعلومات المتعلقة بنواتج كل برنامج من البرامج الفرعية.

الجدول ١٤-٦

موجز المنشورات

الأرقام الفعلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣			التقديرات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥			التقديرات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		
المنشورات المطبوعة	المنشورات الإلكترونية	المنشورات المطبوعة والإلكترونية	المنشورات المطبوعة	المنشورات الإلكترونية	المنشورات المطبوعة والإلكترونية	المنشورات المطبوعة	المنشورات الإلكترونية	المنشورات المطبوعة والإلكترونية
٥	-	-	١٠	-	-	-	-	-
١٨٠	-	-	٢٠٠	-	-	٣٨	-	-
١٨٥	-	-	٢١٠	-	-	٣٨	-	-

٣٢-١٤ ويقوم برنامج البيئة، بصفته هيئة معنية بتحديد المعايير وإعمال التنفيذ على حد سواء، بتنسيق أعماله ويتولى شؤون القيادة في مجال البيئة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها عن طريق مثل هذه الشراكات وآليات التنسيق القائمة. وحيثما تعلق الأمر بالتنفيذ، لا يضطلع برنامج البيئة بالتنفيذ المباشر إلا بعد استكشاف الخيارات المفضلة الأخرى، مثل الشراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية والهيئات الحكومية، وبعد الاستنتاج أن التدخل المباشر لموظفي برنامج البيئة يشكل بوضوح أكثر الحلول فعالية بالمقارنة بغيره. وقد أظهرت المشاورات مع مختلف الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجموعات

الرئيسية، رغبة في هئية الظروف الملائمة على جميع المستويات بغرض كفالة تحسين مشاركة الجمهور، تماشيا مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو. واعتبرت المسائل المحددة من خلال عملية استطلاع آفاق المستقبل والمشاورات مع أصحاب المصلحة من ضمن الأولويات أيضا على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويترتب على استراتيجية برنامج البيئة قيام شراكات مع المصارف الإنمائية والقطاع الخاص، فضلا عن المجموعات الرئيسية الأخرى، الأمر الذي سيشجع المجال للتركيز بفعالية أكثر على المسائل المتعلقة بمجموعات معينة، تماشيا مع الدعوة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني المعبر عنها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ألف - أجهزة تقرير السياسات

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٤٠٠ ٩٣ دولار

٣٣-١٤ قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٣ أن تفتح باب العضوية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث تكون عالمية وكلفته بعقد دورته العالمية الأولى في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأحاطت الجمعية العامة علما بموجب القرار ٦٧/٢٥١ بمقرر مجلس الإدارة ٢٧/٢ وقررت تغيير اسم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وعقدت جمعية البيئة دورتها الأولى في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في نيروبي وقررت الاجتماع مرة كل سنتين ابتداء من عام ٢٠١٤. واختتمت الدورة الأولى لجمعية البيئة بالجزء الوزاري الرفيع المستوى الذي استمر يومين وحل محل المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الذي كان في السابق يُعقد بالتوازي مع دورات مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٠. ويتألف مكتب جمعية البيئة من ١٠ أعضاء يمثلون كل من منطقة من مناطق الأمم المتحدة الخمس.

٣٤-١٤ وجمعية الأمم المتحدة للبيئة هي الهيئة الإدارية لبرنامج البيئة، وهي مكلفة باتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتوفير التوجيه السياسي لبرنامج البيئة في عمله، وتعزيز التفاعل القوي بين العلوم والسياسات.

٣٥-١٤ وتقدم لجنة الممثلين الدائمين، بوصفها هيئة فرعية تابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، المشورة إلى جمعية البيئة في مجال السياسات العامة وتسهم في إعداد جدول أعمالها والمقررات التي تتخذها وتشرف على تنفيذها. وتضم لجنة الممثلين الدائمين حاليا ١٠٩ أعضاء معتمدين لدى برنامج البيئة. وفي حين تعقد اللجنة اجتماعاتها العادية فصليا، فإنها تجتمع أيضا في منتدى مفتوح باب العضوية كل سنتين قبل انعقاد دورة جمعية البيئة. وتُعقد الاجتماعات التي تستمر لفترة خمسة أيام في نيروبي ويشترك فيها ممثلون موفدون من عواصم البلدان وأعضاء لجنة الممثلين الدائمين الموجودين في أماكن أخرى غير نيروبي. ويشرف على أعمال اللجنة مكتبها الذي يتألف من خمسة أعضاء تنتخبهم اللجنة مرة كل سنتين. وقد عقد الاجتماع الأول للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة باب العضوية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤. ويشمل هيكل إدارة برنامج البيئة أيضا لجنة فرعية تابعة للجنة الممثلين الدائمين، تجتمع لفترة خمسة أيام سنويا في نيروبي لاستعراض الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية. وقد عقدت اجتماعها السنوي الأول في

الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتجتمع اللجنة الفرعية أيضا مرة أو مرتين كل شهر للنظر بعمق في قضايا معينة.

٣٦-١٤ ويرد توزيع الموارد المرصودة لأجهزة تقرير السياسات في الجدول ٧-١٤.

الجدول ٧-١٤

الاحتياجات من الموارد: أجهزة تقرير السياسات

الوظائف	الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥
الميزانية العادية		
الموارد المتصلة بالوظائف	-	-
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٩٣,٤	٩٣,٤
المجموع الفرعي	٩٣,٤	٩٣,٤
المجموع	٩٣,٤	-

٣٧-١٤ يخصص مبلغ ٩٣ ٤٠٠ دولار لتلبية احتياجات العمل الإضافي بقيمة ٦٠٠ ٧٣ دولار والضيافة بقيمة ١٩ ٨٠٠ دولار أثناء انعقاد اجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهيئتها الفرعية.

باء - التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٨-١٤ يتولى مهام التوجيه التنفيذي والإدارة مكتب المدير التنفيذي ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري.

٣٩-١٤ ويرد توزيع الموارد المرصودة للتوجيه التنفيذي والإدارة في الجدول ٨-١٤.

الجدول ٨-١٤

الاحتياجات من الموارد: التوجيه التنفيذي والإدارة

الوظائف	الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥
الميزانية العادية		
الموارد المتصلة بالوظائف	٢٣	٧ ٠١٠,٥
الموارد غير المتصلة بالوظائف	-	٦٠٢,٨

الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
٢٠١٦-٢٠١٧			
(قبل إعادة تقدير التكاليف)			
٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧
٧ ٥٢١,٨	٧ ٦١٣,٣	٢٣	٢٥
المجموع الفرعي			
٢١ ٠٦٢,١	٢٤ ٨٤٠,٣	٢١	٢١
الموارد الخارجة عن الميزانية			
٢٨ ٥٨٣,٩	٣٢ ٤٥٣,٦	٤٤	٤٦
المجموع			

١ - مكتب المدير التنفيذي

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٢٠٠ ٩٤٧ ٥ دولار

٤٠-١٤ يتولى المكتب التنفيذي وأمانة هيئات الإدارة والأطراف صاحبة المصلحة ومكتب مستقل للتقييم مهام التوجيه التنفيذي والإدارة لبرنامج البيئة. ويقدم المكتب التنفيذي الخدمات التنفيذية وخدمات الدعم إلى المدير التنفيذي، ونائب المدير التنفيذي، والأعضاء الآخرين في فريق الإدارة العليا لبرنامج البيئة. ويقدم التوجيه بشأن جميع المسائل البرنامجية والإدارية ويكفل إقرار السياسات العامة المتعلقة بها. ويقدم المدير التنفيذي، بدعم من نائبه، الرؤية والتوجيه لأعمال برنامج البيئة وفقا لولاياته التشريعية ويتحمل المسؤولية العامة عن إدارة موارد البرنامج. وبالتالي يتولى المدير التنفيذي، وفقا للاتفاق بين المدير التنفيذي والأمين العام، المسؤولية عن القيادة العامة التي يسترشد بها برنامج البيئة في التخطيط الاستراتيجي ويكفل توجيه أعماله كافة نحو تحقيق النتائج المستهدفة.

٤١-١٤ وفي إطار مهمة القيادة، يتولى المدير التنفيذي المسؤولية العامة في منظومة الأمم المتحدة عن تقديم التوجيه بشأن السياسة البيئية التي تأخذ بعين الاعتبار تقييمات أسباب التغير البيئي وآثاره والمسائل المستجدة المحددة. ويتولى المدير التنفيذي أيضا مهمة تحفيز العمل على الصعيد الدولي من أجل تحقيق استجابة منسقة في إطار منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وبذلك يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أسرة كيانات الأمم المتحدة والعمليات على نطاق المنظومة، مثل فريق إدارة البيئة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية. إضافة إلى ذلك سيكون إدماج الأولويات المنبثقة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في هذه العمليات من الاعتبارات الرئيسية في الجهود التي يبذلها برنامج البيئة من أجل التوصل إلى استجابة منسقة بشأن المسائل البيئية في منظومة الأمم المتحدة.

٤٢-١٤ ومديرو المكاتب الإقليمية مسؤولون مباشرة أمام نائب المدير التنفيذي، مما يعزز تركيز المنظمة على النهج الإقليمية، والاهتمام بالطلبات القطرية والإقليمية المحددة، وتقديم الخدمات. وتضطلع المكاتب الإقليمية بدور رئيسي في تيسير انخراط برنامج البيئة في الآليات المشتركة بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي والوطني وفي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في البرامج التابعة لبرنامج البيئة. ولقد أنشئ مكتب الدعم الإقليمي

التابع لبرنامج البيئة في عام ٢٠١٣، وهو مسؤول مباشرة أمام نائب المدير التنفيذي، ويهدف إلى ضمان الدعم المؤسسي للمكاتب الإقليمية في مجالات السياسات والبرامج والتوعية، فضلا عن التنسيق والتعاون فيما بين الأقاليم.

٤٣-١٤ ولا يزال مكتب التنسيق التابع لمرفق البيئة العالمية يتبع مباشرة للمكتب التنفيذي لكفالة المزيد من الدعم المؤسسي الاستراتيجي لشراكة مرفق البيئة وتيسير الرصد الداخلي للحافظة. ولا تزال المسؤولية عن البرمجة والتنفيذ وملاك الموظفين التقنيين والماليين المقابل لها مسندة إلى الشعب الفنية المعنية.

٤٤-١٤ وخلال تنفيذ الخطط الاستراتيجية لبرنامج البيئة، المتمثلة أساسا في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل، يتولى المدير التنفيذي المسؤولية أيضا عن ضمان أن تولي الإدارة الاهتمام للمجالات التي تعتبر مجالات يتعين فيها اتخاذ إجراءات لتحسين الأداء والمساءلة، وذلك استنادا إلى عمليات الرصد والمراجعة والتحري والتقييم التي تتناول أداء البرامج التابعة لبرنامج البيئة.

٤٥-١٤ وإلى جانب كفالة أن تحتل المساءلة عن إنجاز النتائج مكان الصدارة في إدارة الأداء، يتولى المكتب التنفيذي أيضا المسؤولية عن تطوير وتيسير المشاورات مع الحكومات، بما في ذلك عن طريق البعثات الدائمة المعتمدة لدى برنامج البيئة في نيروبي، وضمن مسؤولية البرنامج بوصفه وكالة معنية بتنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية. وتقدم أمانة هيئات الإدارة والأطراف صاحبة المصلحة خدمات السكرتارية لدعم جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهيئتها الفرعية، وهي لجنة الممثلين الدائمين. وتشكل الأمانة همزة الوصل الرئيسية في العلاقات الخارجية مع ممثلي هيئات إدارة برنامج البيئة. وتقدم الدعم الفني والتقني والإجرائي لمداورات الحكومات وسائر الشركاء الخارجيين وتيسر إجراءاتها في دورات جمعية البيئة واجتماعات هيئتها الفرعية.

٤٦-١٤ ويقع مكتب التقييم، الذي يتبع مباشرة للمدير التنفيذي، ضمن اختصاصات التوجيه التنفيذي والإدارة اعترافا باستقلاليته عن بقية البرامج والأهمية المسندة لاستخدام نتائج التقييمات في تحسين التخطيط والأداء في برنامج البيئة. ويقوم المكتب بتقييم المدى الذي بلغه برنامج البيئة في تحقيق نتائجه المقررة الواردة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل، وينسق أنشطة برنامج البيئة ذات الصلة بوحدة التفتيش المشتركة. واستنادا إلى نتائج التقييم، يقدم المشورة في مجال السياسات العامة لتحسين تخطيط البرامج وتنفيذها. وتبلغ النتائج التي يتوصل إليها عن طريق المدير التنفيذي إلى لجنة الممثلين الدائمين وجمعية البيئة وفقا لسياسة التقييم في برنامج البيئة.

الجدول ١٤-٩

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: توفير القيادة في وضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتنفيذ الولايات التشريعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والجمعية العامة، وكفالة الاتساق في إنجاز برنامج العمل وضمان أن تنفذ إدارة الموارد البشرية وفقا لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٦		
٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧		
٣٢	١٥		١' زيادة النسبة المئوية من شركاء الهدف التقديري برنامج البيئة في الحكومات، المشاركين في الدراسة الاستقصائية، التي تصنف أهمية نواتج برنامج البيئة وبرامجه بأنها مرضية	(أ) تنفيذ برنامج البيئة للبرامج والنواتج المتعلقة بالقضايا البيئية التي تعتبرها الحكومات والشركاء في منظومة الأمم المتحدة مهمة
٣٢	١٠		٢' زيادة النسبة المئوية من شركاء الهدف التقديري برنامج البيئة في منظومة الأمم المتحدة، المشاركين في الدراسة الاستقصائية، التي تصنف أهمية نواتج برنامج البيئة وبرامجه بأنها مرضية	
٦	٩	١١	٦	٩
٦	٩		٦	
٦			٦	
	٣	٣٠	٣	٣٠
	٢٠		٢٠	
٨٠	٨٥	٨٥	٨٠	٨٥
٨٠	٨٥		٨٠	
٧٠			٧٠	
٤٥	٤٥		٤٥	٤٥

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٣		
٤٥	٤٥	التقديري	وظائف عليا في الفئتين الفنية والإدارية	بين الجنسين في صفوف الموظفين
٤٠		الفعلي	[متوسط نسبة النساء في الرتبة ف-٤ وما فوقها]	
	١٥	٢٠	الهدف	'٢' النسبة المئوية للموظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة بالقدر الكافي في وظائف في الفئتين الفنية والإدارية
١٥	٢٠	التقديري		
١٥		الفعلي	[النسبة المئوية للوظائف في الفئتين الفنية والإدارية التي تشغلها البلدان غير الممثلة بالقدر الكافي]	
١٢٠	١٧٠	١٧٠	الهدف	(و) الحفاظ على الكفاءة في تعيين الموظفين بما يتماشى مع نظم وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة باختيار الموظفين
١٨٠	١٨٠	التقديري	متوسط عدد الأيام التي يستغرقها ملء وظيفة شاغرة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (الذي يقاس بالفترة الزمنية بين الإعلان والتعيين)	
٢٠٠		الفعلي		
	٨٠	٨٥	الهدف	(ز) ضمان الكفاءة في تقديم الخدمات لاجتماعات هيئات الإدارة
	٨٥	التقديري	النسبة المئوية لاجتماعات لجنة الممثلين الدائمين وجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي ينظمها برنامج البيئة والتي تتلقى فيها الدول الأعضاء الوثائق وفقا للمواعيد النهائية المقررة	
		الفعلي		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الهدف	(ح) تجرى التقييمات وفقا لسياسة وخطة التقييم وتستخدم لتحسين الأداء
١٠٠	١٠٠	التقديري	'١' النسبة المئوية للمشاريع التي تزيد قيمتها عن مليون دولار، والتي تنفذ بحلول الربع الثالث من ٢٠١٦-٢٠١٧، ويجري تقييمها بشكل مستقل	
١٠٠		الفعلي		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الهدف	'٢' النسبة المئوية لعمليات تقييم البرامج الفرعية المنجزة وفقا لخطة التقييم المعتمدة
١٠٠	١٠٠	التقديري		
١٠٠		الفعلي		
	٧٠	٧٠	الهدف	'٣' النسبة المئوية لعمليات التقييم التي تقدم تقديرا مرضيا أو ما فوق بالنسبة
	٧٠	التقديري		

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٧-٢٠١٣		
			جودة المشروع	
			الفعلي	
	٧٠	٧٠	'٤' النسبة المئوية للتوصيات المقبولة المهدف	
	٧٠	٧٠	المنبثقة عن التقييم والمنفذة في غضون التقديري	
			الإطار الزمني المحدد في خطة التنفيذ	
			الفعلي	

العوامل الخارجية

٤٧-١٤ يُتوقع تحقيق الأهداف والإنجازات على افتراض أن تواصل الدول الأعضاء تقديم مساهماتها إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس برنامج العمل والميزانية المعتمدين.

النواتج

٤٨-١٤ سُنجز النواتج النهائية التالية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' جمعية الأمم المتحدة للبيئة:

أ - تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات: دورة جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٦ (١)؛

ب - وثائق الهيئات التداولية: التقارير المقدمة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة (٢٥)؛

'٢' لجنة الممثلين الدائمين:

أ - تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات: اجتماعات اللجنة (٨)؛ واجتماعات اللجنة الفرعية، بما في ذلك الاجتماع السنوي (٢٠)؛

ب - وثائق الهيئات التداولية: التقارير المقدمة إلى لجنة الممثلين الدائمين (٨)؛

(ب) خدمات الدعم الإداري (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): تنفيذ استراتيجية إدارة الموارد البشرية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف استخدام أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بتعيين الموظفين ومواصلة تنمية القدرات الداخلية لإدارة المشاريع في سياق إدارة تقوم على النتائج (١)؛ وإحراز تقدم نحو تحقيق التوازن بين الجنسين في الفئتين الفنية والإدارية (١)؛ وتطبيق أنظمة الأمانة

العامة وسياساتها من أجل تهيئة بيئة عمل مواتية لجميع الموظفين (١)؛ وإضفاء طابع مؤسسي كامل على برنامج التدريب والتعلم من أجل تحسين المهارات الفنية والإدارية والتنظيمية التي تركز على الإدارة القائمة على النتائج كنهج مفاهيمي لتنفيذ برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١)؛

(ج) خدمات الرقابة الداخلية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): تقرير التقييم لفترة السنتين (١)؛ وتقارير تقييم البرامج الفرعية (٤)؛ وتقييمات المشاريع المنجزة (٦٠).

٤٩-١٤ ويرد توزيع الموارد المتعلقة بالتوجيه التنفيذي والإدارة في الجدول ١٤-١٠.

الجدول ١٤-١٠

الاحتياجات من الموارد: مكتب المدير التنفيذي

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	٢٠١٥-٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٧
الميزانية العادية		
الموارد المتصلة بالوظائف	١٩	٥٨٠٣,٧
الموارد غير المتصلة بالوظائف	-	١٤٣,٥
المجموع الفرعي	١٩	٥٩٤٧,٢
الموارد الخارجة عن الميزانية	٢١	٢٤٣٤٦,٨
المجموع	٤٠	٣٠٢٩٤,٠

٥٠-١٤ تغطي الموارد البالغة ٥٨٠٣٧٠٠ دولار، التي تمثل زيادة صافيها ٩٧٤٠٠ دولار، التمويل الجزئي لـ ٢١ وظيفة (١ وأ ع، ١ أ ع م، ٢ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٥ من الرتبة المحلية). وترجع الزيادة الصافية إلى التحويل المقترح لوظيفتين (١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية) من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية، في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع القرار ٢٤٦/٦٨، وهي الزيادة التي يعوضها جزئياً تجميد التوظيف في وظيفة ثابتة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

٥١-١٤ وتغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة ١٤٣٥٠٠ دولار، التي تمثل نقصاناً قدره ٣١٠٠ دولار، تكاليف سفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويُعزى النقصان إلى انخفاض تكاليف سفر الموظفين التي روعي فيها الأثر المتوقع لاعتماد معايير تحديد درجات السفر بالطائرة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

١٤-٥٢ وتغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٨٠٠ ٣٤٦ ٢٤ دولار، التي تمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٧٤٧ ٣ دولار، الموارد المتعلقة بالوظائف التي تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٧٠٤ ٤ دولار لتمويل ٢١ وظيفة (١ أ ع م، ٣ مد-١، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١٣ من الرتبة المحلية) والموارد غير المتعلقة بالوظائف التي تبلغ قيمتها ٢٠٠ ٦٤٢ ١٩ دولار لتمويل تكاليف الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وتُخصص الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة لتقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تجهيز البرامج والمنتجات المتصلة بالمسائل البيئية التي ترى الحكومات أنها مفيدة.

٢ - لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ١٠٠ ١٦٦ ١ دولار

١٤-٥٣ أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٩١٣ (د-١٠) لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لكي تجري تقييمات علمية واسعة النطاق لتطور المعرفة بشأن مصادر الإشعاع المؤيّن وآثاره على صحة الإنسان وعلى البيئة. وقد اضطلعت اللجنة العلمية، منذ عام ١٩٥٥، بدور هام في تحسين الإدراك العلمي الدولي لمستويات التعرّض للإشعاع المؤيّن وما لهذا الإشعاع من آثار صحية وبيئية.

١٤-٥٤ وتُجرى تقييمات اللجنة العلمية باسم جميع الدول الأعضاء، وتُستخدم لتقييم مستويات واتجاهات التعرض للإشعاع بسبب استخدام المواد المشعة في مجالات الطب والبحث والزراعة والصناعة، واتجاهات إنتاج الطاقة النووية. علاوة على ذلك، فإن الملخصات العلمية التي تعدها اللجنة لأحدث المعارف في مجالي الإحياء الإشعاعي وعلم الأوبئة أساسية للنظام الدولي للوقاية من الإشعاع، وتشكل دعامة حاسمة للمعايير الدولية التي توضع لحماية عامة الناس والعمال والمرضى والبيئة من الإشعاع المؤيّن. وفي المقابل ترتبط هذه المعايير ببرامج وطنية ودولية وصكوك تشريعية هامة.

١٤-٥٥ وكانت الجمعية العامة قد أكدت من جديد، في قرارها ٤٤/٥٣ ثم في وقت أقرب في قرارها ٧٣/٦٨ و ٨٤/٦٩، استصواب مواصلة اللجنة العلمية لأعمالها كما أكدت القرار المتعلق باحتفاظ اللجنة العلمية بمهامها الحالية وبدورها المستقل. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٧٠/٦٦، زيادة عضوية اللجنة العلمية إلى ٢٧ عضواً.

١٤-٥٦ ويقوم ما يزيد على ١٢٠ من المستشارين العلميين من ٢٧ دولة عضواً، فضلاً عن المراقبين من المنظمات الدولية المعنية، أثناء الدورات السنوية للجنة العلمية، بالتدقيق في المحتوى العلمي لعدة وثائق كبيرة الحجم وعالية التخصص. ويضطلع برنامج البيئة بالمسؤولية التنظيمية عن تقديم الخدمات للجنة. وتقوم أمانة اللجنة، التي تضطلع بمهامها عن طريق ترتيبات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتتخذ من فيينا مقراً لها، بتنظيم الدورات السنوية وتقوم، بناء على طلب اللجنة، بتنسيق إعداد تلك الوثائق التي تستند بدقة شديدة إلى المعلومات العلمية والتقنية المستمدة من الدول الأعضاء ومن المؤلفات العلمية. وكانت اللجنة في الماضي

تصدر، على فترات تتراوح بين أربعة إلى خمسة أعوام، تقريراً فنياً مدعوماً بعدة مرفقات علمية مفصلة، لكنها الآن بصدد الانتقال إلى نظام إصدار مستمر يتم فيه إصدار تقارير أصغر حجماً على فترات متقاربة. وتتخذ الأمانة الترتيبات اللازمة لتوزيع النتائج التي تخلص إليها اللجنة على الجمعية العامة والأوساط العلمية وعموم الناس.

١٤-٥٧ وقد تحولت أولويات برنامج عمل اللجنة، في فترة السنتين السابقة، من أجل إجراء تقييم لمستويات وآثار التعرض للإشعاع الذي أعقب الحادثة التي وقعت في محطة فوكوشيما دايشي للطاقة النووية في عام ٢٠١١. وعادت اللجنة، بعد إصدار تقييمها العلمي الكامل في عام ٢٠١٤، إلى استكمال التقييمات الأخرى المدرجة في برنامج عملها والتي كانت قد أُرجئت، وكذلك إلى التنفيذ الكامل لاستراتيجيتها المتصلة بجمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بتعرض المرضى والعمال وعموم الناس للإشعاع المؤين.

١٤-٥٨ وحددت اللجنة، في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ (A/68/46)، أولوياتها المواضيعية لتلك الفترة على النحو التالي: (أ) الأثر العالمي لإنتاج الطاقة (بما في ذلك متابعة الآثار الإشعاعية لحادثة محطة فوكوشيما دايشي للطاقة النووية التي وقعت في عام ٢٠١١) والتوسع السريع في استخدام الإشعاعات المؤينة لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين؛ (ب) آثار الإشعاع بجرعات منخفضة ومعدلات الجرعات المنخفضة.

الجدول ١٤-١١

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: مواصلة إذكاء الوعي وتعميق التفاهم بين صناع القرار، والأوساط العلمية والمجتمع المدني فيما يتعلق بمستويات الإشعاع المؤين وما يتصل به من آثار صحية وبيئية، باعتبار ذلك أساساً سليماً لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بالإشعاع

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٣			
١٠٠	١٠٠	١١٥	الهدف	توسيع نطاق مصادر المعلومات	(أ) توسيع وتحديث التقييمات العلمية
٨٣	١٠٠		التقديري	الرئيسية موضوع التقييمات، كما يدل على ذلك عدد البلدان التي	لحالات التعرض على الصعيدين الإقليمي والعالمي للإشعاع المؤين
٨٣			الفعلي	تكون فيها البيانات ذات الصلة بالتعرض للإشعاع متاحة، وعدد الورقات العلمية ذات الصلة المنشورة والمقيمة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١	ولآثار الإشعاع على صحة الإنسان والبيئة
				[عدد البلدان التي تُتاح عنها بيانات ذات صلة بالتعرض للإشعاع]	

مقاييس الأداء				
-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٦		
٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧	مؤشرات الإنجاز	
٨٠٠٠	٨٩٠٠	٨٩٠٠	الهدف	[عدد الورقات العلمية المقيّمة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١]
٨١٠٠	٨٥٠٠		التقديري	
٨١٨٧			الفعلي	
٢٠٠	١٨٣	١٩٠	الهدف	(ب) زيادة وعي صنّاع القرار وزيادة الإحالة إلى تقييمات اللجنة والأوساط العلمية والمجتمع المدني واستخدامها، كما يدل على ذلك بالتقييمات العلمية التي تجريها اللجنة واستخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات في المسائل المتصلة بالإشعاع
١٨٢	١٨٥		التقديري	[عدد الصفحات الشبكية التي بها روابط لموقع اللجنة]
١٨٢			الفعلي	
٥٠٠٠	٣٠٠٠	٤٦٥	الهدف	[عدد المواد التي يجري تنزيلها من الموقع الشبكي للجنة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (بالآلاف)]
٢٦٠٠	٤٥٠		التقديري	
٤١٦			الفعلي	

العوامل الخارجية

٥٩-١٤ يُنتظر من لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري أن تحقق أهدافها وإنجازاتها المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) استمرار المساهمات العينية ذات الصلة المقدمة من المنظمات الوطنية والدولية المشاركة في عمل اللجنة؛ (ب) استجابة الدول الأعضاء للاستبيانات والدراسات الاستقصائية التي تجريها اللجنة في الموعد المحدد وبقدر كاف من التفاصيل.

النواتج

٦٠-١٤ ستُنجز النواتج النهائية التالية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية):

'١' توفير الخدمات الفنية للاجتماعات: توفير الخدمات الفنية للدورات السنوية للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري (٢)؛

٢' وثائق الهيئات التداولية: التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة عن الدورة السنوية للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري وعن المسائل المستجدة المتصلة بمصادر الإشعاع المؤين وآثاره (٢)؛ إعداد الوثائق العلمية التي تطلبها اللجنة العلمية لاستعراضها ومناقشتها في دوراتها السنوية (١٠)؛

(ب) الأنشطة الفنية الأخرى (الميزانية العادية):

١' المنشورات المتكررة: تقرير لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لعام ٢٠١٦ مع مرفقين علميين عن الموضوعين التاليين: (أ) التعرض للإشعاع الناشئ عن توليد الكهرباء؛ (ب) الآثار البيولوجية الناجمة عن مجموعة معينة من مصادر الانبعاثات الداخلية (الجزء بء، اليورانيوم) (١)؛ تقرير لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لعام ٢٠١٧ مع مرفقين علميين عن الموضوعين التاليين: (أ) التعرض للإشعاع في الطب، (ب) الأثر الوبائي لتعرض عموم الناس بمعدلات منخفضة لمصادر إشعاع بيئية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية (١)؛

٢' المنشورات غير المتكررة: الآليات البيولوجية للإجراءات المتصلة بالإشعاع الصادر بجرعات منخفضة (١).

١٤-٦١ ويرد توزيع موارد لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري في الجدول ١٤-١٢.

الجدول ١٤-١٢

الاحتياجات من الموارد: لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)		
			الميزانية العادية	
٤	٤	١ ٢٠٦,٨	١ ٢٠٦,٨	الموارد المتصلة بالوظائف
-	-	٤٥٩,٣	٤٦٢,١	الموارد غير المتصلة بالوظائف
٤	٤	١ ٦٦٦,١	١ ٦٦٨,٩	المجموع الفرعي
-	-	٤٩٣,٥	٤٦٢,٥	الموارد الخارجة عن الميزانية
٤	٤	٢ ١٥٩,٦	٢ ١٣١,٤	المجموع

١٤-٦٢ تغطي الموارد البالغة ٨٠٠ ٢٠٦ ١ دولار تكاليف أربع وظائف (١ مد-١، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

١٤-٦٣ وتغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة ٤٥٩ ٣٠٠ دولار، والتي تمثل انخفاضا صافيه ٢ ٨٠٠ دولار، تكاليف الموظفين الأخرى وتكاليف الاستشاريين والخبراء وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد والضيافة والأثاث والمعدات. ويُعزى النقصان أساسا إلى انخفاض تكاليف سفر الموظفين التي روعي فيها الأثر المتوقع لاعتماد معايير تحديد درجات السفر بالطائرة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

١٤-٦٤ وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أيار/مايو ٢٠٠٧، صندوقا استثماريا عاما للجنة من أجل تلقي التبرعات المتعلقة باللجنة العلمية (انظر A/63/478، الفقرات من ٣١ إلى ٣٣). وتشمل اختصاصات الصندوق الاستثماري العام وضع خطط عمل لها أهداف ثلاثة هي: (أ) التعجيل بوضع الصيغة النهائية للاستعراضات العلمية المؤجلة ونشرها؛ (ب) زيادة الوعي بعمل اللجنة والنتائج التي تتوصل إليها؛ (ج) إعداد برنامج العمل المقبل.

١٤-٦٥ قُدرت احتياجات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من الموارد بما قدره ٤٦٢ ٥٠٠ دولار، لدفع أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف السفر والخدمات اللوجستية اللازمة لإجراء اللجنة حوارات عامة في اليابان ولنشر نتائج عمل اللجنة العلمية بشأن حادثة محطة فوكوشيما دايشي النووية، ولإيجاد حلول لإدارة المعارف من أجل دعم العمل الذي يضطلع به الخبراء الذين يجرون تقييمات اللجنة. وعقب المساعي التي قام بها المدير التنفيذي لدى الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لتشجيعها على تقديم التبرعات اللازمة لمعالجة العناصر الرئيسية لخطة عمل الصندوق الاستثماري العام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قدمت ثلاثة بلدان تبرعاتها. ومن المتوقع أن يصل مجموع التبرعات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى مبلغ قدره ٩٥٦ ٠٠٠ دولار؛ غير أن هذا المبلغ يشمل التبرع المقدم من حكومة اليابان (٨٦٣ ٠٠٠ دولار) والذي خُصص للأنشطة المتعلقة بالحادثة النووية التي أعقبت الزلزال والتسونامي الشديدين اللذين ضربا شرق اليابان في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يظل مبلغ ٩٣ ٠٠٠ دولار غير مخصص لوجه معين من الإنفاق، ومن ثم يمكن استخدامه في تنفيذ الجوانب الأخرى من خطة العمل العامة. وسيرحل الرصيد المتبقي للصندوق الاستثماري وقدره ٤٩٣ ٥٠٠ دولار إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٤-٦٦ وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من المتوقع أن يغطي رصيد التبرعات اليابانية للصندوق الاستثماري، وقدره ٤٩٣ ٥٠٠ دولار، تكاليف تنفيذ مشروع اللجنة لمتابعة الآثار المترتبة على حادث فوكوشيما خلال تلك الفترة، وأن يغطي تكاليف الاستشاريين والخبراء، والعمل الإضافي، والسفر، والطباعة الخارجية، وترجمة الوثائق المتعلقة بأعمال اللجنة في متابعة آثار الحادث إلى اللغة اليابانية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، بما في

ذلك إعداد مواقع لجمع البيانات بواسطة الإنترنت من أجل الدراسات الاستقصائية التي تجريها اللجنة، واللوجستيات المطلوبة لأنشطة التوعية اللازمة لنشر النتائج التي تتوصل إليها اللجنة وإنتاج مواد التوعية.

١٤-٦٧ ويأمل أمين اللجنة العلمية أن تنظر الدول الأعضاء، تمشيا مع هدف اللجنة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ (A/68/46 و Corr.1)، وقرار الجمعية العامة ٨٤/٦٩، في التبرع للصندوق الاستئماني من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة وبرنامج العمل مع التركيز على مواصلة تطوير قواعد البيانات من أجل تنفيذ استراتيجية اللجنة الرامية إلى جمع وتحليل ونشر البيانات عن تعرض المرضى والعمال وعموم الناس للإشعاع المؤين؛ وغيرها من المشاريع التي وافقت عليها اللجنة والتي قد لا يتسنى لها بدون هذه التبرعات الاضطلاع بها في الوقت المناسب.

جيم - برنامج العمل

١٤-٦٨ يرد توزيع الموارد حسب البرامج الفرعية في الجدول ١٤-١٣.

الجدول ١٤-١٣

الاحتياجات من الموارد موزعة حسب البرامج الفرعية

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الميزانية العادية
	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
١١	٨	٤٠٩١,٢	٣٠٤٢,٦
٩	٦	٣٠٣٤,٩	٢١١٧,٤
١٥	١٢	٤٩٩٤,٠	٣٩٩١,٦
٢٨	١٨	٩٤٩٩,٤	٦٤٦٢,٣
١٠	٧	٣٣٦٦,٦	٢٤٥٢,٥
١١	٩	٣٤٦٣,٤	٢٧٩٢,١
١٦	٦	٦٩٨٨,٥	٤٠٥٢,١
١٠٠	٦٦	٣٥٤٣٨,٠	٢٤٩١٠,٦
٦٣٨	٦٥٠	٥٨٠٥٧٠,٥	٥٣٢٩٠١,٤
٧٣٨	٧١٦	٦١٦٠٠٨,٥	٥٥٧٨١٢,٠

البرنامج الفرعي ١ تغير المناخ

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٢٠٠ ٠٩١ ٤ دولار

١٤-٦٩ تتولى شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد المسؤولة الفنية عن هذا البرنامج الفرعي. وسينفذ البرنامج الفرعي وفقاً للاستراتيجية المفصلة في إطار البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ١١، البيئة، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ومخاطر تغير المناخ موثقة توثيقاً جيداً، وقد بدأت آثاره تلمس البشر والنظم الإيكولوجية بالفعل. وتتطلب مواجهة تحديات تغير المناخ من الأفراد والمؤسسات، في القطاعين العام والخاص على حد سواء، القدرة على تقييم تغير المناخ وفهمه، وتنفيذ سياسات ملائمة تعمل على إرساء نمو سهل التكيف مع المناخ ومنخفض الانبعاثات. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للبلدان والمؤسسات في مواجهة هذه التحديات عن طريق تدخلات محددة الهدف تسعى إلى تشجيع وتمويل نهج للتكيف قائمة على النظم الإيكولوجية، وتمويل استخدام الطاقة والتكنولوجيات النظيفة والمتجددة وتوسيع نطاق هذا الاستخدام، والاستفادة من الفرص المتاحة لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً، بالاستناد إلى أساسه العلمي المتين، في تحسين مستوى الوعي بتغير المناخ وفهمه في مجال وضع السياسات واتخاذ التدابير.

الجدول ١٤-١٤

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان على الانتقال إلى استراتيجيات قوامها التكيف مع تغير المناخ وخفض الانبعاثات من أجل تحقيق التنمية المستدامة ورفاه الإنسان

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٣		
١٠٠/٢٨	١٤/٣٢		(أ) تنفيذ نهج التكيف، بما في ذلك '١' زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان الهدف	
٢٢	٢٧/٢٨		نهج قائم على النظم الإيكولوجية، المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم التقديري	
٢٢			وإدماجها في استراتيجيات التنمية المتحدة للبيئة التي تنفذ مبادرات تكيف القطاعية والوطنية الرئيسية بغية الحد قائمة على النظم الإيكولوجية الفعلي	
			من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على ومبادرات تكيف أخرى داعمة قائمة على المواقع	التكيف مع آثار تغير المناخ
[عدد البلدان/النسبة المئوية]				

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧		
٧	١٢٨/١٦	٢٥/٢٠	٢' زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان الهدف	
٨	١٠٠/١٦		المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تركز تقدما في إدماج التكيف القائم على النظم الإيكولوجية وغيره من نُهج التكيف في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية ^(١)	
٩				
[عدد البلدان/النسبة المئوية]				
٢٣			الهدف ١' زيادة النسبة المئوية للطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي	(ب) تحسُّن الكفاءة في استخدام الطاقة وحدوث زيادة في استخدام الطاقة المتجددة في البلدان للمساعدة على الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات الأخرى في إطار أخذها بالتنمية المنخفضة الانبعاثات
٦٥			الهدف ٢' زيادة النسبة المئوية للبلدان المستوفية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة بالنسبة لقطاعات محددة يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
١٥			الهدف ٣' زيادة عدد البرامج/المشاريع التي تنفذها البلدان لنقل التكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة المتجددة أو كفاءة استخدام الطاقة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
٧٠			الهدف ٤' زيادة عدد السياسات التي تعتمدها البلدان والإجراءات التي تتخذها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات المناخ الأخرى نتيجة مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧		
٤٥٠	الهدف	'٥' زيادة تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ المستثمر في مجال الطاقة النظيفة	بفضل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)
١٠٠/١٥	الهدف	زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان الأخرى ووفقاً لولاية كل منها، بدعم تنفيذ استراتيجيات لتحقيق المبادرة المعززة	لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، والتي للمعلومات بشأن الضمانات، ووضع نظم لرصد الغابات ومستويات مرجعية بحيث تتطور إلى إجراءات قائمة على النتائج يمكن قياسها بالكامل والإبلاغ عنها والتحقق منها، وبحيث يمكن تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها	
٧	التقديري	النامية التي أعدت ونفذت استراتيجيات لتفعيل المبادرة المعززة	لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، والتي للمعلومات بشأن الضمانات، ووضع نظم لرصد الغابات ومستويات مرجعية بحيث تتطور إلى إجراءات قائمة على النتائج يمكن قياسها بالكامل والإبلاغ عنها والتحقق منها، وبحيث يمكن تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها	
٧	الفعلي	لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، والتي للمعلومات بشأن الضمانات، ووضع نظم لرصد الغابات ومستويات مرجعية بحيث تتطور إلى إجراءات قائمة على النتائج يمكن قياسها بالكامل والإبلاغ عنها والتحقق منها، وبحيث يمكن تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها		

(أ) التدابير التي تتبع لقياس التقدم المحرز هي: (أ) تحديد مداخل في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية من أجل إدماج التكيف وتبرير الإدماج؛ (ب) إعداد الأدلة والمعلومات من أجل إدماج التكيف في استراتيجية تنمية قطاعية أو وطنية؛ (ج) تقييم خيارات إدماج التكيف في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية ومناقشتها مع أصحاب المصلحة؛ (د) تقديم استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية التي تدمج التكيف من أجل تأييدها واعتمادها؛ (هـ) اعتماد الحكومة لاستراتيجيات تنمية قطاعية ووطنية تدمج التكيف.

(ب) وضع برنامج الأمم المتحدة المعني بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها إطاراً رصد قائماً على النتائج. وتشكل هذه المؤشرات الأساس لقياس هذا المؤشر لكفالة الاتساق مع إطار الرصد الذي وضعه البرنامج.

العوامل الخارجية

١٤ - ٧٠ تتماشى إنجازات البرنامج الفرعي ونواتجه المتوقعة مع المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في مجالات المعلومات العلمية المستقلة التي يمكن أن تكون مدعاة للرفع من الطموح من حيث خطط التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة يد المساعدة

للبلدان النامية لتحديد ونقل التكنولوجيات المناسبة وبناء القدرات وما يقابل ذلك من مصادر للتمويل. وفي حال تغيرت الأولويات أو وردت طلبات من الدول الأعضاء للحصول على دعم محدد من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيعيد النظر في أنشطته المقترحة بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية. وستعتمد السياسات الابتكارية والصكوك المالية على اتجاهات لمواجهة الظروف الاقتصادية والمالية وعلى المرونة اللازمة لذلك. وسيستجيب البرنامج الفرعي للتطورات الحاصلة في سياق الاتفاق العالمي لتغير المناخ المقرر إبرامه في عام ٢٠١٥ على أن يدخل حيز النفاذ في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٠.

النواتج

٧١-١٤ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سُنجز النواتج التالية:

- (أ) الأنشطة الفنية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): المناسبات الخاصة: تعزيز الاتصال والتوعية بشأن ما يتصل بالتكيف من علوم وممارسات وسياسات، ومبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك ما يتعلق من هذه المبادرات بمفاوضات تغير المناخ (٢)؛ وتعزيز أنشطة التواصل والتوعية بشأن ما يتصل بالتكيف من علوم وممارسات وسياسات، ومبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك ما يتعلق من هذه المبادرات بمفاوضات تغير المناخ (٢)؛
- (ب) التعاون التقني (الموارد الخارجة عن الميزانية):

١' الخدمات الاستشارية: وضع أساليب وأدوات للتكيف وتجريبها، ونشرها عن طريق شبكات المعارف، إلى جانب نهج التكيف ونتائج البحوث والدروس المستفادة والممارسات الجيدة (٤)؛ وتقديم الدعم إلى البلدان لوضع السياسات والخطط المتعلقة بالتكيف، وإدماج النهج القائمة على النظم الإيكولوجية ودعم التكيف في سياسات وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية (٤)؛ وتقديم الدعم التقني إلى البلدان كي تستوفي متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من حيث التخطيط للتكيف والإبلاغ (٨)؛ وتقديم الدعم إلى البلدان لتحسين فرص الوصول إلى مصادر التمويل العام والخاص لجهود التكيف، على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، وتعزيز الاستعداد لتوزيع التمويل، وتطبيق آليات مبتكرة للتمويل (٨)؛ وتقديم الدعم إلى تحالف من البلدان والشركاء لزيادة الوعي والمعرفة والتدابير التخفيفية بشأن ملوثات المناخ القصيرة العمر (٨)؛ وتحصيل معارف علمية بشأن القضايا الناشئة المرتبطة باتخاذ القرارات ووضع السياسات في مجال التنمية المنخفضة الانبعاثات (٨)؛ وضع وتجريب أدوات ونهج في البلدان التي تسمح لها بإعداد خطط التخفيف ووضع سياسات وتدابير واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات، وتحفيز الاستثمار والابتكار في قطاعات مختارة بطريقة يمكن رصدها والإبلاغ عنها والتحقق منها (٨)؛ وتقديم الدعم التقني إلى البلدان للوفاء بالالتزامات المترتبة عن الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك متطلبات الرصد والإبلاغ، وتعميم النتائج في

عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء (٨)؛ وتقديم الدعم التقني إلى البلدان عن طريق مركز تكنولوجيا المناخ الذي أنشئ بموجب الاتفاقية الإطارية، وتيسير الشراكات وشبكات أصحاب المصلحة المتعددين لتحفيز والتشجيع على تطوير تكنولوجيات المناخ ونقلها (٨)؛ وتقديم الدعم، في إطار شراكات، إلى البلدان لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات، مع إدماج الفوائد المتعددة والاستثمارات الخضراء (٤)؛ واستحداث الأدوات وتوفير الخدمات التقنية لتعزيز الفوائد المتعددة ونهج الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأخضر المتبعة في وضع خطط المبادرة المعززة (٢)؛ وإقامة شراكات استراتيجية عالمية وإقليمية ووطنية لإعمال نهج مفضية إلى التحول في مجال إدارة الأراضي بحيث تنخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، عن طريق معالجة العوامل الرئيسية لإزالة الغابات، وخاصة ما تعلق منها بالزراعة وغيرها من القطاعات القائمة على استغلال الأراضي (٢)؛

المشاريع الميدانية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): تقديم الدعم التقني إلى البلدان لتطبيق تجارب التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية ونهج التكيف الداعمة، وتوسيع نطاق هذه التجارب عبر إقامة الشراكات على الصعيدين الإقليمي والقطري (٦)؛ وتقديم الدعم التقني إلى البلدان والشركاء لتخطيط وتنفيذ وزيادة المبادرات القطاعية ولجعل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة ميسرة التكلفة وقابلة للتكرار (٨)؛ وتعزيز استعداد البلدان من خلال تقديم الدعم السياسي السابق للاستثمار الذي يجعل المبادرات والمشاريع المتعلقة بالمناخ مقبولة لدى المصارف وقابلة للتكرار (١)؛ وتيسير الشراكات والشبكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتبادل المعارف بشأن تكنولوجيا المناخ والخيارات السياسية (١).

الجدول ١٤-١٥

الاحتياجات من الموارد: البرنامج الفرعي ١

الوظائف		الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفترة
٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٤-٢٠١٥	
الميزانية العادية				
١١	٨	٣٧٨٠,٧	٢٧٢٦,٤	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٣١٠,٥	٣١٦,٢	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
١١	٨	٤٠٩١,٢	٣٠٤٢,٦	المجموع الفرعي
١٢٣	١٢٥	١٢٨٨٩٤,٧	١١٩٥٥٧,١	الموارد الخارجة عن الميزانية
١٣٤	١٣٣	١٣٢٩٨٥,٩	١٢٢٥٩٩,٧	المجموع

٧٢-١٤ ويرد توزيع الموارد المرصودة للبرنامج الفرعي ١ في الجدول ١٤-١٥.

٧٣-١٤ سيغطي مبلغ ٧٠٠ ٣٧٨٠ دولار، الذي يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ١٠٥٤ دولار، تكاليف ١١ وظيفة (١ مد-١ و ٣ ف-٥ و ٧ ف-٤). وتعزى الزيادة البالغة ٣٠٠ ١٠٥٤ دولار إلى التحويل المقترح لثلاث وظائف (٣ ف-٤) من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية، في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشياً مع القرار ٢٤٦/٦٨.

٧٤-١٤ وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة ٣١٠ ٥٠٠ دولار، والتي تمثل انخفاضاً قدره ٥٧٠٠ دولار، تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا النقصان إلى تخفيض الاحتياجات في إطار بند سفر الموظفين الذي يأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

٧٥-١٤ وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٧٠٠ ١٢٨ ٨٩٤ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ٣٣٧ ٩ دولار، موارد متعلقة بالوظائف قدرها ٦٠٠ ٣١٥ ٣٣ دولار لتمويل ١٢٣ وظيفة (١ مد-٢، ٧ مد-١، ١٤ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٦ ف-٣، ١١ ف-٢، و ٣٤ من الرتبة المحلية) وموارد غير متعلقة بالوظائف قدرها ١٠٠ ٥٧٩ ٩٥ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وستدعم الموارد الخارجة عن الميزانية الأنشطة البرنامجية التي تشمل زيادة لدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ الاستراتيجيات المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

البرنامج الفرعي ٢ الكوارث والتراعات

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٣ ٠٣٤ ٩٠٠ دولار

٧٦-١٤ تقع المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تنفيذ السياسات البيئية. وسينفذ البرنامج الفرعي وفقاً للاستراتيجية المفصلة في إطار البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معترف له دولياً بمساعدة البلدان على الحد إلى أدنى درجة من المخاطر المحدقة بالصحة البشرية وسبل العيش والأمن بسبب العوامل البيئية وآثار الكوارث والتراعات. فمتى حدثت أي أزمة، غالباً ما تتعرض الموارد الطبيعية الهامة التي تعتمد عليها جماعات بأكملها إلى التلف أو التدمير. وتُشكل أعمال التقييم التي تُجرى لتقدير المخاطر الناجمة عن هذه الآثار البيئية الأساس الذي يستند إليه عمل التصدي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فنتائج هذه التقييمات تستخدم في تحفيز برامج الإنعاش التي تلبي الاحتياجات البيئية لدعم أولويات الإنعاش والتنمية على نطاق أوسع. وسيعمل

برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على مساعدة البلدان على معالجة تدهور البيئة وسوء إدارتها، باعتبار ذلك عامل خطر كامنا وراء الكوارث والتراعات، عن طريق إنجاز تقييمات الخطر، والتعريف بالممارسات الفضلى في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتقديم الدعم التقني إلى الشركاء الرئيسيين في أعمال الحد من المخاطر واثقاء الأزمات وبناء السلام.

الجدول ١٤-١٦

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحد من تدهور البيئة عن طريق التصدي للتحديات البيئية في سياق الحد من مخاطر الكوارث، وكذلك في أنشطة التعافي بعد الكوارث وبعد التراعات

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٦		
٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧		
	١٠٠	١٠٠	الهدف	(أ) تحسن قدرة البلدان على استخدام '١' النسبة المئوية للبلدان المتلقية
٩٠	٩٥		التقديري	إدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة
٨٥			الفعلي	لاتقاء أخطار الكوارث الطبيعية والتي للبيئة التي تتمتع بقدرة متزايدة على هي من صنع الإنسان والحد منها
				استخدام إدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان والحد منها
	٢٠	٩	الهدف	'٢' زيادة عدد سياسات الأمم المتحدة وبرامجها ودورها التدريبية
١٥	٧		التقديري	المتعلقة بالحد من الأخطار التي تدمج أفضل الممارسات في الإدارة المستدامة
٧٥٨			الفعلي	للموارد الطبيعية استنادا إلى تقارير وإسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة
		١٠٠	الهدف	(ب) تحسن قدرة البلدان على استخدام '١' النسبة المئوية للبلدان المتضررة من
			التقديري	إدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية الكوارث الطبيعية وأو التي هي من لدعم الإنعاش المستدام لتجاوز الكوارث والتراعات
			الفعلي	صنع الإنسان التي تحسن قدرتها على استخدام إدارة الموارد الطبيعية والإدارة البيئية، بمساعدة من برنامج

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٧-٢٠١٣		
الأمم المتحدة للبيئة، لدعم الانتعاش المستدام من الكوارث والتراعات				
٨٥	الهدف	'٢' النسبة المئوية من البلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى زيادة قدرتها على الانتعاش المستدام من الكوارث والتراعات	التقديري	الفعلي

العوامل الخارجية

١٤-٧٧ ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي إنجازاته المتوقعة شريطة (أ) أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة والالتزام السياسيين اللازمين لمعالجة الأسباب والآثار البيئية للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان؛ (ب) وأن يكون التمويل المخصص لهذا البرنامج الفرعي بمستويات كافية لتلبية الأولويات البيئية للبلدان، وبخاصة عن طريق تمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الحضور باستمرار في أرض الميدان؛ (ج) واستمرار عمليات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من العمليات السياساتية الدولية في إعطاء الأولوية لمعالجة الأسباب والآثار البيئية للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان.

النواتج

١٤-٧٨ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستنجز النواتج التالية:

(أ) الأنشطة الفنية (الميزانية العادية والموارد الخارجية عن الميزانية):

'١' بعثات تقصي الحقائق: حشد وتنسيق المساعدة التقنية بسرعة لتحديد المخاطر البيئية الوشيكة التي تهدد صحة البشر من جراء الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، وتحفيز التدابير التخفيفية التي تنفذها البلدان المتضررة وشركاء الأمم المتحدة (٨)؛

'٢' الكتيبات وصحائف الوقائع واللوحات البيانية الجدارية ومجموعات المواد الإعلامية: مواد تواصلية توضع للتوعية بالأسباب والآثار البيئية للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، وتعزيز الإدارة السليمة للموارد الطبيعية بوصفها أداة للحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان في البلدان ذات الأوضاع الهشة (٤)؛

(ب) التعاون التقني (الموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' الخدمات الاستشارية: تنفيذ عمليات لتقييم المخاطر وتقديم الدعم في مجال السياسات إلى البلدان والمناطق وشركاء الأمم المتحدة من أجل حفز التعاون البيئي والاتساق على نطاق المنظومة وإجراءات التخفيف العملية لمعالجة العوامل البيئية المساهمة في أخطار الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان (١٥)؛ وتقديم التدريب والمساعدة التقنية بشأن الأطر المؤسسية والقانونية إلى البلدان من أجل تحسين مستوى التأهب، على الصعيدين الوطني والمحلي، لمواجهة المخاطر البيئية الناشئة عن الحوادث الصناعية والتخفيف من حدة آثارها (٤)؛ تقديم الدعم السياساتي والمساعدة التقنية إلى البلدان الخارجة من الأزمات وشركاء الأمم المتحدة من أجل تحسين مستوى الاستدامة البيئية لبرامج الإنعاش وبناء السلام وتحفيز التدابير البيئية، والاستعانة بـنهج الاقتصاد الأخضر، ووضع التشريعات البيئية (٦)؛

'٢' الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل: تقديم المعلومات وتوفير التدريب بشأن المخاطر إلى البلدان لتحسين مستوى التأهب، على الصعيد الوطني، لمواجهة المخاطر البيئية الشديدة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان والتخفيف من حدة آثارها (٤)؛

'٣' المشاريع الميدانية: إنجاز تقييمات علمية ميدانية شاملة في البلدان الخارجة من الأزمات بهدف تحديد المخاطر والفرص البيئية، وإدماجها في استراتيجيات الإنعاش وبناء السلام (٤).

٧٩-١٤ ويرد توزيع الموارد المرصودة للبرنامج الفرعي ٢ في الجدول ١٤-١٧.

الجدول ١٤-١٧

الاحتياجات من الموارد: البرنامج الفرعي ٢

الوظائف	الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤ (قبل إعادة تقدير التكاليف) ٢٠١٧-٢٠١٦	
الميزانية العادية			
الموارد المتعلقة بالوظائف	٩	٦	٢٨١٤,٦ ١٨٩٤,٥
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	-	-	٢٢٠,٣ ٢٢٢,٩
المجموع الفرعي	٩	٦	٣٠٣٤,٩ ٢١١٧,٤
الموارد الخارجة عن الميزانية	٥٧	٥٩	٤٤٩٦٩,٣ ٤١٠٦٢,٤
المجموع	٦٦	٦٥	٤٨٠٠٤,٢ ٤٣١٧٩,٨

١٤-٨٠ سيغطي مبلغ ٦٠٠ ٨١٤ ٢ دولار، الذي يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٩٢ دولار، تكاليف تسع وظائف (١-مد-١ و ١-ف-٥ و ٤-ف-٤ و ٢-ف-٣ و ١ من الرتبة المحلية). وتعزى الزيادة البالغة ١٠٠ ٩٢٠ دولار إلى التحويل المقترح لثلاث وظائف (١-ف-٤، و ٢-ف-٣) من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية، في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع القرار ٢٤٦/٦٨.

١٤-٨١ وستغطي الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٣٠٠ ٢٢٠ دولار والتي تمثل انخفاضا قدره ٦٠٠ ٢ دولار تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض الاحتياجات في إطار بند سفر الموظفين، الذي يأخذ في الحسبان الأثر المتوقع لتطبيق المعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

١٤-٨٢ وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٣٠٠ ٩٦٩ ٤٤ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ٩٠٠ ٩٠٦ ٣ دولار، موارد متعلقة بالوظائف بقيمة ١٠٠ ٥٣ ١٤ دولار لتمويل ٥٧ وظيفة (٢-مد-١، و ٧-ف-٥، و ١٤-ف-٤، و ٨-ف-٣، و ٤-ف-٢، و ٢٢ من الرتبة المحلية) وموارد غير متعلقة بالوظائف بقيمة ٢٠٠ ٩١٦ ٣٠ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وستدعم الموارد الخارجة عن الميزانية تنفيذ أنشطة الحد من الأخطار.

البرنامج الفرعي ٣ إدارة النظم الإيكولوجية

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ١٠٠ ٩٩٤ ٤ دولار

١٤-٨٣ تقع المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تنفيذ السياسات البيئية. وسينفذ هذا البرنامج الفرعي وفقا للاستراتيجية المبينة بتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٣ من البرنامج ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيكون للكيفية التي تدار بها النظم الإيكولوجية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي تأثير كبير على نوعية الأثر الذي سيلمس في إمدادات المياه والأمن الغذائي، وغير ذلك من خدمات النظم الإيكولوجية. وسوف يُستفاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الخبرات العالمية وخبرات الشركاء لتقديم الدعم إلى البلدان كي تستفيد من إدارة النظم الإيكولوجية في الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، بغية توفير خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تحقيق الكفاءة في إمدادات المياه العذبة والأمن الغذائي. وسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع شركائه، الدعم أيضا لأساليب العمل القائمة على النظم الإيكولوجية للاستفادة منها في تحسين إدارة السواحل والمحيطات وما يرتبط بها من أرصدة سمكية.

الجدول ١٤-١٨

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تشجيع الانتقال إلى تحقيق التكامل بين صون وإدارة الأراضي والمياه والموارد الحية، من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية على نحو مستدام ومنصف

مقاييس الأداء				
٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٦-٢٠١٣	مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٦	١٠	٢٠	الهدف	'١' زيادة النسبة المئوية للبلدان التي تدمج الإيكولوجية في البلدان للهج النظم
٦	١٠		التقديري	نهج النظم الإيكولوجية في إدارة الموارد الطبيعية القائمة على أساس قطاعي، خدمات النظم الإيكولوجية
٦			الفعلي	مساندة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإنتاجية المستدامة للنظم الأرضية والمائية
		١٠٠	الهدف	'٢' زيادة في النسبة التي تمثلها أحواض الأنهار التي وافقت مجالس الإدارة على اتباع نهج النظم الإيكولوجية فيها، أو تقوم الأطراف بتنفيذه فيها، من العدد الإجمالي لأحواض الأنهار في البلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة
			التقديري	[النسبة المئوية]
		٢٣	الهدف	'٣' زيادة في النسبة المئوية للبلدان المتلقية للمساعدة من البرنامج التي تقوم بتحسين إطارها الخاص بنوعية المياه
			التقديري	
		٢٠	الهدف	'٤' زيادة النسبة المئوية للمساحات التي تدار باستخدام نهج قائم على النظم الإيكولوجية من المساحة الإجمالية التي تغطيها البلدان المستفيدة من مساندة برنامج الأمم المتحدة للبيئة
			التقديري	
			الفعلي	

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	
٢٠١٦-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٣			
٥	الهدف	'٥' زيادة نسبة المساحات، في البلد أو مجموعة البلدان التي تشترك في نظم إيكولوجية ممتدة عبر حدودها، الخاضعة لعملية استعادة النظم الإيكولوجية في أراض أو مستجمعات للمياه، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الهدف	التقديري	الفعلي
٥٠	الهدف	'١' زيادة في النسبة المئوية للبلدان والنظم الإيكولوجية في البلدان التي تعتمد خطط عمل على خدمات النظم الإيكولوجية المستمدة من النظم الساحلية والبحرية	الهدف	التقديري	الفعلي
٥٠	الهدف	'٢' زيادة في النسبة المئوية من البلدان والشركات التي تعتمد خطط عمل للحد من مياه الفضلات غير المعالجة في النظم الساحلية والبحرية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الهدف	التقديري	الفعلي
٦٧	الهدف	'٣' زيادة في النسبة المئوية للبحار الإقليمية ^(١) التي تنفذ فيها الأطراف نهج النظم الإيكولوجية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الهدف	التقديري	الفعلي
٥	الهدف	'٤' زيادة في النسبة المئوية للمساحة المشمولة بخطة إدارة قائمة على النظم الإيكولوجية من مجموع المساحة التي تغطيها البلدان، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الهدف	التقديري	الفعلي
١٠	٣٣	٢٣	الهدف	'١' زيادة في النسبة المئوية للبلدان	(ج) دمج الخدمات والمنافع المستمدة

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٧-٢٠١٣		
١٠	٣٣		التقديري	من النظم الإيكولوجية مع التخطيط والحاسبة في مجال التنمية وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي
١٠			الفعلي	المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تدمج خدمات النظم الإيكولوجية ذات الأولوية في عمليات الحاسبة الوطنية
	٢٠		الهدف	'٢' النسبة المئوية للبلدان التي قامت، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنقيح إطار واحد على الأقل من أطر سياساتها البيئية وخطة واحدة على الأقل من خططها للتنمية من أجل تحقيق تكامل بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ^(ب)
			التقديري	
			الفعلي	

(أ) يشارك ما يربو عن ١٤٣ بلدا في ١٣ برنامجا للبحار الإقليمية أنشئت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي برامج: البحر الأسود، ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وبحار شرق آسيا، وبحار شرق أفريقيا، وبحار جنوب آسيا، والمنطقة البحرية المشمولة بخطة العمل المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالمنطقة التي تغطيها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، والبحر الأبيض المتوسط، وشمال شرق المحيط الهادئ، وشمال غرب المحيط الهادئ، والبحر الأحمر وخليج عدن، وجنوب شرق المحيط الهادئ، والمحيط الهادئ، وغرب أفريقيا. ويدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة مباشرة ستة من هذه البرامج. وهناك خمسة برامج للبحار الإقليمية لم يتم إنشاؤها تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ب) تكون للبلدان المختلفة احتياجات وأولويات مختلفة، بناء على ما هو قائم بالفعل. فقد يوجه التركيز والدعم في بعض البلدان إلى السياسات الزراعية، وفي بلدان أخرى إلى سياسات الطاقة، وفي بلدان ثالثة إلى الخطط الإنمائية.

العوامل الخارجية

١٤-٨٤ يفترض أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة شريطة ما يلي: (أ) أن تقدم الدول الأعضاء خلال فترة السنتين طلباتها للحصول على الدعم التقني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعميم مراعاة نهج النظام الإيكولوجي في عمليات التنمية الوطنية؛ (ب) أن تثبت الدول الأعضاء الإرادة السياسية والالتزام بتعميم مراعاة القضايا البيئية في خططها الإنمائية الاقتصادية الوطنية؛ (ج) أن تكون مستويات التمويل المخصص لهذا البرنامج الفرعي كافية لتلبية الأولويات البيئية للبلدان؛ (د) أن تجري مواءمة البرامج مع عمليات التخطيط القطرية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والمبادرات من قبيل مبادرة الفقر - البيئة.

النواتج

١٤-٨٥ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سُنَجَزَ النواتج التالية:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): أفرقة الخبراء المخصصة: تشجيع الشراكات الاستراتيجية والتعاون مع القطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال التجارية الزراعية) في بيان نهج النظام الإيكولوجي وتنفيذه على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل الحفاظ على رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية (٤)؛ وتوسيع نطاق الشركات العالمية التي يقيمها برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في ما يتعلق بمياه المجاري والقمامة البحرية وتقديم الدعم التقني للإجراءات المحفزة في البلدان (٢)؛

(ب) أنشطة فنية أخرى (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

١' المنشورات غير المتكررة: إجراء تقدير للقيم التي يمثلها التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وبيئاتها والإعلام بما يهدف تعزيز عمليات اتخاذ القرارات من جانب الحكومات ومؤسسات الأعمال والمستهلكين، كجزء من برامج جاهزة لتقديم الدعم في مجال استخدام قاعدة من الأدلة من أجل التخطيط الإنمائي واتخاذ قرارات الاستثمار (٣)؛ توفير الشراكات والدعم التقني والتعليم والتوعية للبلدان بهدف تعزيز تخطيطها الإنمائي وقرارتها في مجال الاستثمار في اتجاه تطبيق نهج النظام الإيكولوجي من أجل اقتصاد أخضر وحماية وإصلاح الغابات والأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية الأرضية الأخرى المهتدة (٣)؛

٢' الكتيبات وصحائف الوقائع واللوحات الجدارية ومجموعات المواد الإعلامية: الاستفادة من الشراكات والتواصل بين القطاعات والأدوات والبرامج التعليمية لتوعية الحكومات والجهات المعنية الرئيسية بالقيمة الهامة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التنمية المستدامة ومن أجل الحد من الفقر (٣)؛

(ج) التعاون التقني (الموارد الخارجة عن الميزانية):

١' الخدمات الاستشارية: تقديم الأدوات والدعم التقني إلى البلدان، وإقامة الشراكات من أجل تحسين الأمن الغذائي والإنتاجية المستدامة في المساحات الطبيعية المتعددة الوظائف عن طريق إدماج نهج النظام الإيكولوجي (٣)؛ تقديم الدعم التقني إلى البلدان في استخدام أدوات ونُهُج إدارة النظم الإيكولوجية، وتعزيز الشراكات من أجل تحسين الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك نوعية المياه (٣)؛ تقديم الدعم التقني إلى البلدان عن طريق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل إدماج وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي،

وكذلك إدماج وتنفيذ أطر السياسات العالمية والإقليمية الرامية إلى الحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي، ولا سيما الأمن الغذائي، في القطاعات ذات الصلة (٢)؛ تقديم الدعم التقني إلى البلديات الساحلية والقطاع الخاص من أجل استخدام أدوات إدارة النظم الإيكولوجية، وتوسيع نطاق النهج التي وضعت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بهدف الإدارة الفعالة لخدمات النظم الإيكولوجية الساحلية (٤)؛ تقديم الدعم التقني وبناء القدرات لتيسير تبادل المعارف وتقييم آثار خيارات التنمية البديلة وإتاحة استخدام العلم من أجل الإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (٣)؛ تقديم الدعم من أجل تمكين البلدان من إقامة شبكات للاستفادة من المنافع وتقاسمها في إطار البرامج الوطنية، ولتمكينها من تعزيز المساواة في استخدام النظم الإيكولوجية وحمايتها، وكذلك في استخدام وحماية ما تقدمه من خدمات وتنوع بيولوجي (٢)؛ زيادة أوجه التكامل بين الأدوات والنهج والالتزامات المتعددة الأطراف المنبثقة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبين الخطط الإنمائية والاستثمارات والشراكات الاستراتيجية على المستويات دون الوطني والوطني والإقليمي (٣)؛

٢' المشاريع الميدانية: تقديم الدعم التقني إلى البلدان من أجل التطبيق المتسق للأدوات والمنهجيات المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية وللأطر السياساتية الدولية والإقليمية الرامية إلى الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وإنتاجيتها، ولا سيما في مجال توفير الغذاء (٢).

١٤-٨٦ يرد توزيع الموارد المرصودة للبرنامج الفرعي ٣ في الجدول ١٤-١٩.

الجدول ١٤-١٩

الاحتياجات من الموارد: البرنامج الفرعي ٣

الوظائف		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
		٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	
		(قبل إعادة تقدير التكاليف)		
		٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	الميزانية العادية
١٥	١٢	٤ ٦٦٢,٢	٣ ٦٥٣,٩	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٣٣١,٨	٣٣٧,٧	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
١٥	١٢	٤ ٩٩٤,٠	٣ ٩٩١,٦	المجموع الفرعي
١٣٧	١٣٩	١٤٩ ٨٨٥,٦	١٣٩ ٦٠٤,٠	الموارد الخارجة عن الميزانية
١٥٢	١٥١	١٥٤ ٨٧٩,٦	١٤٣ ٥٩٥,٦	المجموع

١٤-٨٧ سيغطي مبلغ ٢٠٠ ٦٦٢ ٤ دولار، الذي يعكس زيادة قدرها ٣٠٠ ١٠٠٨ دولار، تكاليف ١٥ وظيفة (١-مد-٢، و ١-مد-١ و ٤-ف-٥ و ٥-ف-٤ و ١-ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية). وتعزى الزيادة البالغة ٣٠٠ ١٠٠٨ دولار إلى التحويل المقترح لثلاث وظائف (٣-ف-٤) من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع القرار ٢٤٦/٦٩.

١٤-٨٨ وستغطي الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٨٠٠ ٣٣١ دولار والتي تمثل انخفاضا قدره ٩٠٠ ٥ دولار تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض الاحتياجات في إطار بند سفر الموظفين، الذي يأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

١٤-٨٩ ستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٦٠٠ ٨٨٥ ١٤٩ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٨١ ١٠ دولار، موارد متعلقة بالوظائف بقيمة ٢٠٠ ٨٣٦ ٣٣ دولار لتمويل ١٣٧ وظيفة (٣-مد-١ و ٢-مد-٢ و ١٥-ف-٥ و ٣٥-ف-٤ و ٢١-ف-٣ و ٨-ف-٢ و ٥٣ من الرتبة المحلية) وموارد غير متعلقة بالوظائف بقيمة ٤٠٠ ٤٩ ١١٦ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وستقدم الموارد الخارجة عن الميزانية الدعم لتنفيذ مبادرات التكيف القطرية القائمة على النظم الإيكولوجية داخل البلدان.

البرنامج الفرعي ٤ الإدارة البيئية

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٤٠٠ ٤٩٩ ٩ دولار

١٤-٩٠ تقع المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تنفيذ السياسات البيئية. وسيُنَفَّذ هذا البرنامج الفرعي وفقا للاستراتيجية المبينة بتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتوقف حالة البيئة إلى حد كبير على طريقة إدارة البيئة. وهيمى السياسات والقوانين الأجواء المواتية لتحسين إدارة البيئة. وسوف يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة للإدارة الدولية عن طريق تشجيع الاتساق بين الطريقة التي تعالج بها الأمم المتحدة شؤون البيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلى الصعيد الوطني، سوف يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بتقديم المساعدة للبلدان على وضع وتنفيذ السياسات والقوانين الرامية إلى تحسين إدارتها للبيئة عن طريق تقديم الدعم القانوني والتقني لها كي تدمج البيئة في السياسات الإنمائية.

الجدول ١٤-٢٠

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز التأزر والاتساق في الإدارة البيئية لتيسير إحداث نقلة نحو الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧		
١١	١٥	٢٢	الهدف	(أ) تحقيق منظومة الأمم المتحدة '١' زيادة عدد المبادرات المشتركة وهيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في إطار احترام ولاية كل كيان على حدة، قدرا متزايدا من الاتساق والتأزر في الإجراءات المتعلقة بالقضايا البيئية
١١	١٨		التقديري	الرامية إلى معالجة القضايا البيئية بطريقة منسقة في منظومة الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقات البيئية المتعلقة الأطراف بفضل جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٤			الفعلي	
	٣٣	٣٧	الهدف	'٢' زيادة في عدد الترتيبات التعاونية مع مجموعة مختارة من أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
٢٧	٣٣		التقديري	على نحو يؤدي إلى زيادة الاتساق والتأزر بين برنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة وبرامج عمل تلك الأمانات
٣٠			الفعلي	
		٥	الهدف	'٣' زيادة عدد أدوات السياسات أو خطط العمل التي تعتمد عليها الحكومات والهيئات التابعة للأمم المتحدة وفقا لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذا وافقت عليه الجمعية العامة ومتى وافقت عليه، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي تتضمن أهدافا بيئية
			التقديري	
			الفعلي	
		٣١	الهدف	'٤' زيادة عدد وكالات الأمم المتحدة التي تنفذ استراتيجيات خفض الانبعاثات و/أو نظم الإدارة البيئية
			التقديري	
			الفعلي	

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٦-٢٠١٧		
٨			الهدف '٥' زيادة عدد قضايا أو نهج السياسات البيئية الناشئة عن المشورة التي يسديها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السياسات، المشار إليها في وثائق السياسات الصادرة عن وكالات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى	
٢٠	٢٨		الهدف '١' زيادة عدد التدابير القانونية والمؤسسية التي تتخذها البلدان لوضع القوانين الوطنية وإنفاذها وتحسين تنفيذها	(ب) تعزيز قدرة البلدان على وضع وإنفاذ القوانين وتعزيز المؤسسات لتحقيق الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دوليا والامتثال للالتزامات ذات الصلة
١٨			الهدف '٢' زيادة عدد البلدان التي تجري استعراضا لتحسين الامتثال للالتزامات البيئية الدولية وإنفاذها، وتصدر توصيات تتعلق بذلك، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة لبيئة وبناء على طلب تلك البلدان	
٤	٦		الهدف '٣' زيادة عدد المبادرات التي تتخذها المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والشراكات التي تقيمها دعما لتطوير القانون البيئي الوطني والدولي وتنفيذه، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
٢	٤		التقديري	
٢			الفعلي	
٥	٩		الهدف '٣' زيادة عدد المبادرات التي تتخذها المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والشراكات التي تقيمها دعما لتطوير القانون البيئي الوطني والدولي وتنفيذه، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
٣	٥		التقديري	
٣			الفعلي	
٦٢	٨٧	١١١	الهدف '١' زيادة عدد أطر الأمم المتحدة للاستدامة البيئية في سياسات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية	(ج) تزايد مراعاة البلدان لمبادئ الاستدامة البيئية في سياسات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية
٦٢	٨٥		التقديري	
٦٢			الفعلي	
			مساعدات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه	

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٣		
٢٤			الهدف	'٢' زيادة عدد البلدان التي ترتقي بما لا يقل عن مستوى واحد في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقياس النتائج المتعلقة بتقييم التزام القطاع العام في مجال تعزيز وتنفيذ أدوات التخطيط المالي من أجل تحقيق النمو المراعي لمصالح الفقراء والاستدامة البيئية، نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ^(أ)
	١٧	١٨	الهدف	'٣' زيادة عدد السياسات والمخططات المقدمة من المحافل دون الإقليمية والإقليمية التي تشتمل على مبادئ الاستدامة البيئية، نتيجة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة
	٥	١٢	التقديري	
	٥		الفعلي	

(أ) المستوى ١: عندما لا تعنى وزارتا المالية والتخطيط والإدارات و/أو القطاعات المحلية بتعزيز عملية الميزنة في القطاع العام، و/أو لا تدعم ذلك، على نحو يمكن من تتبع الميزنة والإنفاق المراعيين لمصالح الفقراء والمستدامين من الناحية البيئية. المستوى ٢: عندما تدعم وزارتا المالية والتخطيط والإدارات و/أو القطاعات المحلية عمليات استعراض الإنفاق العام/عمليات استعراض الإنفاق العام في مجال المناخ واستعراض المؤسسات، وتطلب إجراء تلك الاستعراضات، بدعم من مبادرة الفقر - البيئة. ويطلب الاختصاصيون من المراتب الوسطى في وزارتي المالية والتخطيط والإدارات و/أو القطاعات المحلية الدعم من الجهات الرفيعة المستوى لاعتماد التوصيات ووضع المبادئ التوجيهية للميزانية وتنفيذها فيما يتعلق بالتنمية البيئية المستدامة والمراعية لمصالح الفقراء على الصعيدين الوطني و/أو دون الوطني. المستوى ٣: عندما توضع آليات/مبادئ توجيهية منقحة للميزانية استناداً إلى توصيات استعراض الإنفاق العام/عمليات استعراض الإنفاق العام في مجال المناخ واستعراض المؤسسات. ويعتمد كبار صناع القرار في وزارتي المالية والتخطيط والإدارات و/أو القطاعات المحلية المبادئ التوجيهية المنقحة للميزانية ثم ينتقلون إلى التطبيق الرسمي. المستوى ٤: عندما يصادق الجهاز التنفيذي/التشريعي على تطبيق المبادئ التوجيهية/التدابير ذات الصلة بالميزانية لأغراض التنمية البيئية المستدامة والمراعية لمصالح الفقراء، ويُدرَّب الموظفون، وتُتخذ التدابير اللازمة لتطبيق إجراءات جديدة للميزانية. المستوى ٥: عندما ترصد وزارتا المالية والتخطيط والإدارات و/أو القطاعات المحلية اعتمادات سنوية دائمة للتنمية المستدامة بيئياً والمراعية لمصالح الفقراء سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد دون الوطني.

العوامل الخارجية

٩١-١٤ من المتوقع أن يحقق هذا البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

- (أ) نتائج المناقشات بشأن السياسات الدائرة بين الحكومات في إطار العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة ضمن منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تبدي تأييدا واضحا لزيادة التنسيق والانسجام في مجال الإدارة البيئية، مع الاعتراف صراحة بالدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإبداء الدعم لتعزيزه على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛
- (ب) الحكومات والسلطات المعنية على المستوى القطري تظهر التزاما واضحا بتعزيز عمليات الإدارة البيئية في سياق التنمية المستدامة، مع الاعتراف بدور المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في تلك العمليات.

النواتج

٩٢-١٤ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سُنجز النواتج التالية:

التعاون التقني (الميزانية العادية/الموارد الخارجية عن الميزانية):

'١' الخدمات الاستشارية: وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة بشأن البيئة وتعزيز استيعاب تلك الاستراتيجيات وتنفيذها داخل منظومة الأمم المتحدة (١)؛ وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات لتيسير صنع القرار في العمليات الحكومية الدولية لتعزيز التنسيق في النهج التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة في معالجة القضايا البيئية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (١)؛ وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ (١)؛ وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات لتيسير إضفاء طابع التماسك والتآزر على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من خلال ترتيبات تعاونية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات هذه الاتفاقات وتوفير قاعدة المعلومات والمعارف ذات الصلة (١)؛ وتقديم الخدمات القانونية والتقنية من أجل دعم الحكومات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في إدارة وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة (١)؛ وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والدعم بأعمال الأمانة للعمليات والآليات العابرة للحدود (١)؛ وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات في وضع وتنفيذ التدابير القانونية والمؤسسية على النحو المحدد في البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الرابع) (١)؛ وتقديم المساعدة التقنية القانونية لدعم المبادرات التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية البيئية ورصدها وتحقيق

الامتثال لها، وإنفاذها، بما في ذلك الالتزامات الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (١)؛ وتقديم الدعم القانوني والتقني لتعزيز قدرات الجهاز القضائي وقطاع إنفاذ القانون والمسؤولين الحكوميين وسائر الجهات القانونية المعنية على الصعيد القطري للنهوض بالعدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية، ولا سيما من خلال شبكة مؤسسية دولية تُقام لهذا الغرض وفي إطار متابعة المؤتمر العالمي المعني بالعدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية، وسيادة القانون في المجال البيئي (١)؛ وتقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى الحكومات والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية، بالاعتماد على أفضل الممارسات والنماذج المستمدة من المؤسسات المتعددة الأطراف لتشجيع المشاركة الفعالة للمجموعات الرئيسية والجهات المعنية في اتخاذ القرارات، وفي الوصول إلى المعلومات والعدالة في المسائل البيئية (المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية) (١)؛ وتقديم الدعم إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة (أطر وخطط عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة "توحيد أداء الأمم المتحدة") لتعزيز تعميم الاستدامة البيئية وأولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في أولويات أطر العمل الوطنية (١)؛ وتقديم الدعم إلى البلدان والمنظمات الإقليمية لإدماج الاستدامة البيئية وأولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ضمن عمليات تخطيط التنمية القطاعية والمشاركة بين القطاعات والصكوك المالية ذات الصلة، والتشجيع على تعميم مراعاة الصلات بين الفقر والبيئة في التخطيط والميزنة الوطنية، بما في ذلك من خلال مبادرة الفقر - البيئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (١)؛ وتقديم الدعم اللازم لتبادل السياسات الفعالة وللحوارات السياسية التي تتناول مسائل البيئة والتنمية من خلال المنتديات والآليات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنتديات والآليات الحكومية الدولية والمتعددة الجهات ذات المصلحة (١)؛

٢' المشاريع الميدانية: تقديم الدعم التقني إلى كيانات الأمم المتحدة لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في عملياتها (١)؛ وتقديم الدعم التقني إلى فريق إدارة البيئة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآليات التنسيق الإقليمي من أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة بشأن البيئة، على الصعيدين العالمي والإقليمي (١).

١٤-٩٣ ويرد توزيع الموارد المرصودة للبرنامج الفرعي ٤ في الجدول ١٤-٢١.

الاحتياجات من الموارد: البرنامج الفرعي ٤

الوظائف	الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	
		٢٠١٧-٢٠١٦ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
			الميزانية العادية
	٢٨	١٨	الموارد المتعلقة بالوظائف
	-	-	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
	٢٨	١٨	المجموع الفرعي
	٩٩	١٠٠	الموارد الخارجة عن الميزانية
	١٢٧	١١٨	المجموع

٩٤-١٤ سيغطي مبلغ ٩ ١٠١ ٨٠٠ دولار، الذي يعكس زيادة قدرها ٣ ٠٤٣ ٨٠٠ دولار، تكاليف ٢٨ وظيفة (٢ مد-٢ و ٥ ف-٥ و ١٢ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية). وتعزى الزيادة البالغة ٣ ٠٤٣ ٨٠٠ دولار إلى تحويل ١٠ وظائف (٦ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من موارد الميزانية العادية، في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع القرار ٢٤٦/٦٨.

٩٥-١٤ وستغطي الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٣٩٧ ٦٠٠ دولار، والتي تمثل انخفاضا بمبلغ ٦٧٠٠ دولار، تكاليف الموظفين الأخرى وتكاليف الاستشاريين وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض الاحتياجات في بند سفر الموظفين، الذي يأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

٩٦-١٤ وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٥٥ ٠١٧ ٥٠٠ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ٤ ٧٧٨ ٩٠٠ دولار، موارد متعلقة بالوظائف قدرها ٢٢ ٣٠٣ ٩٠٠ دولار لتمويل ٩٩ وظيفة (٣ مد-١، ٧ ف-٥، ١٨ ف-٤، ١٣ ف-٣، ١٨ ف-٢ و ٤٠ من الرتبة المحلية) وموارد غير متعلقة بالوظائف قدرها ٣٢ ٧١٣ ٦٠٠ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية نفقات تقديم زيادة التآزر والاتساق في السياسات فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ٥ المواد الكيميائية والنفايات

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٦٠٠ ٣٦٦ ٣ دولار

٩٧-١٤ يتولى المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. وسيُنفذ البرنامج الفرعي وفقاً للاستراتيجية المبنية بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ولا تزال المجتمعات تعاني من العواقب الوخيمة للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية. وسوف يمارس برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوره القيادي في مساعدة البلدان على إرساء الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، من خلال عرض دعم تقني يهدف إلى تحفيز الشركاء على اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات.

الجدول ١٤-٢٢

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تشجيع البلدان على الانتقال إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها على البيئة وصحة البشر

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	
٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٣			
١١٠	١٣/١٢٥	٥٣/١٩٢	الهدف	'١' زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان التي تُبلغ عن اعتماد سياسات وأطر تنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الهدف	'١' زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان التي تُبلغ عن اعتماد سياسات وأطر تنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) اكتساب البلدان على نحو مطرد للقدرة المؤسسية والأدوات السياسية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة، بما في ذلك تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	[عدد البلدان/النسبة المئوية]
١١٠	٦٨/١٨٥		التقديري					
١٧١			الفعلي					
٥٠	٣٠/٦٥	٧٥/٤٩	الهدف	'٢' زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان التي تُبلغ عن استخدام الحوافز الاقتصادية وحوافز السوق والسياسات والممارسات التجارية التي تعزز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة من	الهدف	'٢' زيادة العدد والنسبة المئوية للبلدان التي تُبلغ عن استخدام الحوافز الاقتصادية وحوافز السوق والسياسات والممارسات التجارية التي تعزز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة من		
٥٥	٣/٥٧		التقديري					
٤٩			الفعلي					

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٢-	٢٠١٤-	٢٠١٦-		
٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧		
برنامج الأمم المتحدة للبيئة				
[عدد البلدان/النسبة المئوية]				
	٣٠	١٦/٣٥	الهدف	'٣' زيادة العدد والنسبة المئوية
٢٥	٨/٢٧		التقديري	للبلدان المتلقية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تبلغ عن اعتمادها لمخططات إبلاغ في القطاع الصناعي تعزز المعالجة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
٢٥			الفعلي	
[عدد البلدان/النسبة المئوية]				
٧٢	٢٥/٩٠	١٠٠/١٨٠	الهدف	'١' زيادة العدد والنسبة المئوية
٧٢	٢٥/٩٠		التقديري	للحكومات التي تعالج القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية، سعياً لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والالتزامات المترتبة عليها. بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها
٧٢			الفعلي	
[عدد البلدان/النسبة المئوية]				
	٨٠	١٥٧	الهدف	'٢' زيادة عدد المؤسسات التجارية والقطاعات التي تعالج القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها
٦٥	٧٧		التقديري	
٧٦			الفعلي	
[عدد البلدان/النسبة المئوية]				
	٩٠	١٣٣	الهدف	'٣' زيادة عدد منظمات المجتمع

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٦		
٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧		
٧٠	٨٨		التقديري	المدني التي تعالج القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها
٧٠			الفعلي	
	٢٥	١٦٠/٦٥	الهدف	'١' زيادة العدد والنسبة المئوية للحكومات التي تتناول القضايا ذات الأولوية في مجال النفايات سعيًا إلى اتباع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بها، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات ومنهجيات
١٥	٦٦/٢٥		التقديري	
			الفعلي	
				[عدد البلدان/النسبة المئوية]
	٣٠	٣٣	الهدف	'٢' زيادة عدد المؤسسات التجارية والقطاعات التي تتناول القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالنفايات، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات ومنهجيات
١٥	٢٧		التقديري	
١٥			الفعلي	
	٣٠	٣٢	الهدف	'٣' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تتناول القضايا ذات الأولوية في مجال النفايات بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالنفايات، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها
١٨	٢٦		التقديري	
١٨			الفعلي	

العوامل الخارجية

٩٨-١٤ يستجيب البرنامج الفرعي في عمله للأدلة التي طرحت في إطار التوقعات العالمية للمواد الكيميائية بشأن استخدام المواد الكيميائية في تقوية الاقتصادات من خلال زيادة إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها فضلا عن إنتاج النفايات، وهو ما يحدث غالبا في ظل غياب الإدارة الفعالة للمواد الكيميائية والنفايات. ويمكن تحفيز هذا العمل من خلال طائفة متنوعة من التحالفات الاستراتيجية والشراكات بين الجهات المعنية المتعددة والتي تشمل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتعتمد الجهود الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات الاستشارية والتقنية وبناء القدرات على الصعيد الوطني جزئيا على تعزيز تنسيق أداء الأمم المتحدة على المستوى القطري.

النواتج

٩٩-١٤ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سُنجز النواتج التالية:

- (أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات: تقديم خدمات الأمانة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (٦)؛ وتقديم دعم الأمانة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق (اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق) خلال الفترة البينية، قبل دخولها حيز النفاذ (٢)؛ وتقديم دعم الأمانة إلى شبكات الخبراء التي تعد المشورة السياساتية والقانونية للبلدان بهدف الحد من المخاطر الناتجة عن المواد والممارسات التي حددها النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أو الخاضعة لقيود وإجراءات مراقبة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (٤)؛
- (ب) أنشطة فنية أخرى (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' المنشورات غير المتكررة: إفراز الأدوات العلمية المستخدمة في معالجة مجموعات البيانات العالمية المجمعة وفي عرضها في أشكال بيانية مؤشرات وتقييمات تقوم على أدلة مدى فعالية الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (٢)؛ التقييمات المواضيعية لعمليات النقل البيئي ومصير المواد الكيميائية، ورصد الاتجاهات المختلفة في إنتاج المواد الكيميائية ومناولتها ونقلها واستخدامها وإطلاقها والتخلص منها، تؤدي إلى تحفيز العمل المنسق في إدارة المواد الكيميائية على مستوى منظومة الأمم المتحدة (٤)؛ التوجيه التقني بشأن أنسب الممارسات في إدارة مجاري النفايات الخاصة من أجل تحفيز الإدارة السليمة للنفايات وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالنفايات (٢)؛ إجراء التقييمات العلمية وتقديم دعم الأمانة إلى الشراكة العالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين

بشأن إدارة النفايات من أجل تركيز الاهتمام وتنسيق الإجراءات فيما يتعلق بالممارسات المتصلة بالنفايات وإدارتها التي تثير قلقا خاصا وبناء قدرات الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنفيذ إدارة سليمة للنفايات (٢)؛

٢' الكتيبات وصحائف الوقائع والرسوم البيانية الجدارية ومجموعات المواد الإعلامية: إعداد أدوات التوعية والبرامج الإعلامية للترويج للإدارة السليمة لمواد معينة (مثل مبيدات الآفات) لدى أصحاب المصلحة (٥)؛

(ج) التعاون التقني (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): الخدمات الاستشارية: تقديم الدعم في مجالي التوعية والسياسات لجهود الامتثال التي تبذلها الأطراف في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (١٠)؛ توحيد الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم يفضي إلى تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق الأخذ في السياسات والبرامج الوطنية بالصكوك والخطط المتعلقة بإدارة عمليات إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها الاتجار فيها وإطلاقها (١٠)؛ توحيد الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم لتيسير وضع السياسات والاستراتيجيات المفضية إلى إدارة متكاملة وسليمة للنفايات (٥)؛ العمل على الصعيد الوطني بأساليب رصد وتقييم أثر الإجراءات التي تعالج إطلاق المواد الكيميائية لدعم الإدارة السليمة للمواد الضارة وبأحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (٣)؛ تقديم الخدمات العلمية والتقنية من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بهدف بناء قدرات الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على اتخاذ الإجراءات بشأن المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية، بما في ذلك تلك الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والنهج الاستراتيجي، والرصاص والكاديوم، فضلا عن ممارسات الإدارة غير السليمة (٦)؛ تحفيز الإجراءات من خلال المنتدى العالمي المتعددة أصحاب المصلحة لإدارة المغذيات من أجل الحد من الأخطار التي تهدد البيئة المائية نتيجة المغذيات القادمة من الأرض والقضاء عليها حيثما أمكن (٤)؛ تقديم الخدمات التقنية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. بمساعدة الشركاء على الصعيدين الإقليمي والوطني (٤)؛ تقديم الدعم العلمي والتقني إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتفادي إنتاج النفايات الخطرة من خلال تحسين تصميم المنتجات على نحو يعالج الشواغل المتزايدة للمستهلكين (٢)؛ تقديم خدمات تقنية تبرز وتنفذ تقنيات الإدارة السليمة للنفايات على الصعيدين الإقليمي والوطني. بمساعدة الشركاء الاستراتيجيين (٤).

١٤-١٠٠ ويرد توزيع الموارد المرصودة للبرنامج الفرعي ٥ في الجدول ١٤-٢٣.

الاحتياجات من الموارد: البرنامج الفرعي ٥

الوظائف	الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
			الميزانية العادية
١٠	٧	٣٠٦١,٨	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٣٠٤,٨	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
١٠	٧	٣٣٦٦,٦	المجموع الفرعي
٧٣	٧٤	٨٠٩٤٢,٠	الموارد الخارجة عن الميزانية
٨٣	٨١	٨٤٣٠٨,٦	المجموع

١٠١-١٤ سيغطي مبلغ ٨٠٠ ٣٠٦١ دولار، الذي يعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٩٢٠ دولار، تكاليف ١٠ وظائف (١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٤ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ١ من فئة الرتبة المحلية). وتعزى الزيادة البالغة ١٠٠ ٩٢٠ دولار إلى التحويل المقترح لثلاث وظائف (١ ف-٤ و ٢ ف-٣) من وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من موارد الميزانية العادية في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع القرار ٢٤٦/٦٨.

١٠٢-١٤ وتغطي الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٨٠٠ ٣٠٤ دولار، التي تعكس نقصانا قدره ٦٠٠٠ دولار، تكاليف الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا النقصان إلى تخفيض الاحتياجات في إطار بند سفر الموظفين الذي يأخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

١٠٣-١٤ وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٨٠٠ ٩٤٢ ٠٠٠ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ٧٠١٥ دولار، موارد متعلقة بالوظائف قدرها ٨٠٠ ٣٦٥ ١٧ دولار لتمويل ٧٣ وظيفة (٣ مد-١، ٩ ف-٥، ١١ ف-٤، ١٤ ف-٣، ٧ ف-٢، ٢٩ من الرتبة المحلية) وموارد غير متعلقة بالوظائف قدرها ٢٠٠ ٥٧٦ ٦٣ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وستمول الموارد الخارجة عن الميزانية الأنشطة الرامية إلى زيادة عدد المؤسسات التجارية والقطاعات التي تتناول القضايا الكيميائية ذات الأولوية.

البرنامج الفرعي ٦ الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامان

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٤٠٠ ٤٦٣ ٣ دولار

١٤-١٠٤ يتولى المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. وسينفذ البرنامج الفرعي وفقا للاستراتيجية المفصلة في إطار البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعد إنجاز المزيد بموارد أقل أو فك الارتباط بين استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية وبين النمو الاقتصادي عاملا أساسيا في التغلب على التحدي الملح المتمثل في تزايد مستويات استهلاك الموارد. ويوجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع جيد يسمح له بدعم انتقال البلدان والشركاء إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، كما يسمح له بالاستفادة من فرص الاستثمار الأكثر نظافة بيئيا، وخلق فرص العمل المراعية للبيئة للتصدي للفقر وتعزيز رفاه الإنسان. وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبرته في تقييم الاتجاهات المتصلة باستخراج الموارد واستخدامها في الاقتصاد العالمي للتمكين من وضع سياسات مستنيرة، وسيدعم الحكومات في تنفيذ حلول وطنية ومحلية من خلال صكوك تنظيمية واقتصادية ومبادرات تتعلق بالسياسات. وسيبحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مستندا إلى الآراء المستقاة من التحليلات العلمية وتحليلات الاقتصاد الكلي، عن فرص الاستثمار المناسبة لنماذج تجارية بديلة ولإدخال التحسينات في كل المراحل التي تقطعها العمليات في القائم من الصناعات وسلاسل الإمداد الكثيفة الموارد، مستفيدا في ذلك من سلطته التنظيمية في بناء الشراكات من أجل حفز التغيير على أرض الواقع من الإنتاج إلى الاستهلاك.

الجدول ١٤-٢٤

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تشجيع أنماط يزداد فيها إنتاج السلع والخدمات وتصنيعها واستهلاكها بطريقة مستدامة، وتقديم المساعدة في الجهود المبذولة في سبيل ذلك، سعيا إلى الحد من الأثر البيئي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاه البشر

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٢	٢٠١٤-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٣		
٤٥	٦٥	الهدف	'١' زيادة عدد البلدان والمدن التي	(أ) قيام مقررري السياسات بوضع
٣٨	تقدير	تطور وتدمج نهجا وأدوات	تطبيقات التقييمات والبحوث	وتبادل وتطبيق التقييمات والبحوث

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	
٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٧-٢٠١٦						
			الفعلي	للإستهلاك والإنتاج المستدامين، نتيجة المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الأدوات العلمية الشاملة لعدة القطاعات الرامية إلى التوصل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما يشمل الممارسات الحضرية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر			
	١٥٠	٢٥٠	الهدف	'٢' زيادة عدد الإشارات إلى التقييمات والتقارير التي يعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الكفاءة في استخدام الموارد التي ترد في وثائق السياسات والوثائق الاستراتيجية الصادرة عن المنتديات العالمية والإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات التجارية والأوساط الأكاديمية				
١٢٠	١٥٠		التقديري					
٨			الفعلي					
	٢٠٠	٢١٧	الهدف	زيادة عدد أصحاب المصلحة الذين يُبلغون عن إحراز تقدم في تحسين ممارساتهم الإدارية واعتماد الأدوات والوسائل التي تتيح استخدام الموارد بقدر أكبر من الكفاءة في السياسات القطاعية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه	(ب) الأخذ بالأدوات والممارسات الإدارية للإستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية على نطاق سلاسل الإمداد العالمية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر			
٧٠	١٧٧		التقديري					
٧٠			الفعلي					
	٧٠	١٠٢	الهدف	'١' زيادة عدد أصحاب المصلحة الذين يفيدون بإحراز تقدم في تطوير واستخدام الأدوات التي تفضي إلى أنماط استهلاك أكثر استدامة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه	(ج) تحسين الظروف التي تمكن من التشجيع على زيادة استدامة خيارات الاستهلاك وأنماط العيش			
٤٠	٨٢		التقديري					
٤١			الفعلي					
	٣٥	٤٨	الهدف	'٢' زيادة عدد المشاريع التي يشرع				

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٧-٢٠١٣		
١٠	٢٨		التقديري	في تنفيذها أصحاب المصلحة والتي
١١			الفعلي	يحفزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتشجيع على أنماط للعيش تكون أكثر استدامة من حيث الاستهلاك

العوامل الخارجية

١٤-١٠٥ حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الزخم في اتجاه التغيير من خلال اعتماد إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والإقرار بأن سياسات الاقتصاد الأخضر يمكن أن تفضي إلى التحول في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. بيد أن التنفيذ وإحداث تحولات فعلية في النموذج الاقتصادي وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أمر متوقف على مستوى الدعم الذي ستقدمه البلدان ومدى مشاركتها، وعلى نظرة الحكومات والمؤسسات التجارية والمجتمع ككل إلى الكفاءة في استخدام الموارد باعتبارها فرصة سانحة في سياق الأزمة المالية، وليس باعتبارها عاملاً مقيداً. وتدخل طريقة صياغة إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً ضمن العوامل الهامة التي قد تؤثر في تنفيذ البرنامج الفرعي.

النواتج

١٤-١٠٦ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سُنجز النواتج التالية:

- (أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية/الموارد الخارجة عن الميزانية): تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات: أداء خدمات الأمانة وتوفير ما يتصل بها من آليات مالية وآليات تبادل المعلومات لدعم تنفيذ إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين (٨)؛
- (ب) الأنشطة الفنية الأخرى (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

١' المنشورات غير المتكررة: وضع تقييمات لاستخدام الموارد والخيارات ذات الصلة المتعلقة بالسياسات وتقديمها إلى البلدان لدعم التخطيط وصنع السياسات (٤)؛ وتطوير البحوث، والتحليلات والمنهجيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية من أجل تبادل المعارف وتقديم الدعم إلى الحكومات وغيرها من الجهات المعنية لتمكينها من وضع وتطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (٣)؛ وتحليل

اتجاهات ندرة الموارد، وتصميم وتنفيذ ونشر أدوات ومنهجيات تستند إلى دورة الحياة يكون من شأنها تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التلوث الذي يسببه الإنتاج وتوظيف الابتكارات الإيكولوجية في تحقيق المكاسب على طول سلاسل الإمداد، ويكون من شأنها أيضا قياس هذه المسائل والإبلاغ بها (٢)؛ ووضع توجيهات تقنية وأدوات وجمع أفضل الممارسات وتقديمها إلى أصحاب المصلحة في أسواق الخدمات المالية ورأس المال من أجل تحسين إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في ممارسات الأعمال (٣)؛ وإجراء بحوث عن السلوكيات المتعلقة بأنماط كسب العيش المستدامة وإجراء تقييمات للسياسات المتصلة بها وتقديمها إلى الحكومات والجهات المعنية لدعمها في صنع القرارات (١)؛

‘٢’ النشرات الصحفية والمؤتمرات الصحفية: إعداد أدوات وحملات لتوعية المواطنين وتنقيفهم، ولا سيما الشباب منهم، بفوائد الشراء الأكثر استدامة والتحول إلى أساليب العيش الأكثر استدامة (٥٠)؛

(ج) التعاون التقني (الميزانية العادية/الموارد الخارجة عن الميزانية):

‘١’ الخدمات الاستشارية: توفير الشراكة العالمية والأدوات والدعم التقني والسياساتي إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تصميم وتنفيذ عمليات شراء عامة أكثر استدامة (١٠)؛

‘٢’ المشاريع الميدانية (الميزانية العادية/الموارد الخارجة عن الميزانية): تزويد البلدان والمناطق بتقييمات وأدوات اقتصادية وقانونية وسياساتية وبالمساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات، لتمكينها من وضع وتطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين (١)؛

‘٣’ الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل: تقديم الدعم السياسي وخدمات التدريب والمساعدة التقنية إلى المدن والمجتمعات المحلية لدعم انتقالها نحو السياسات والممارسات التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد (٥)؛ وتزويد أصحاب المصلحة في مجال الإنشاءات والحكومات بالتحليلات الاقتصادية والتوجيهات التقنية والسياساتية من أجل وضع واعتماد وتطبيق سياسات ومعايير للكفاءة في استخدام الموارد في المباني والممارسات في مجال التشييد والمواد ذات الصلة من خلال سلاسل الإمداد (٢)؛ إعداد التحليلات الاقتصادية والتوجيهات التقنية والسياساتية وتقديمها إلى الحكومات والمؤسسات التجارية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل اعتماد وتطبيق ممارسات أكثر ترشيحا للموارد عبر سلاسل الإمدادات الغذائية وفي مجموعة مختارة منها، وتعزيز استدامة الأنظمة الغذائية من الإنتاج إلى الاستهلاك (٢)؛ وتزويد الحكومات وأصحاب المصلحة في قطاع السياحة

بالتحليلات الاقتصادية والتوجيهات التقنية والسياساتية، من أجل وضع واعتماد وتطبيق سياسات ومعايير من شأنها زيادة درجة الاستدامة في الممارسات السياحية (٢)؛ وإعداد أدوات ومنهجيات معلوماتية تستند إلى دورة الحياة بالاشتراك مع الحكومات والمؤسسات التجارية وفردى المستهلكين وتزويدهم بما لتمكينهم من اتخاذ خيارات مستنيرة وتحفيزهم على ذلك (٨).

١٤-١٠٧ ويرد توزيع الموارد المرصودة للبرنامج الفرعي ٦ في الجدول ١٤-٢٥.

الجدول ١٤-٢٥

الاحتياجات من الموارد: البرنامج الفرعي ٦

الوظائف		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	(قبل إعادة تقدير التكاليف)
الميزانية العادية				
١١	٩	٣٠٨٨,٨	٢٤١٠,٢	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٣٧٤,٦	٣٨١,٩	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
١١	٩	٣٤٦٣,٤	٢٧٩٢,١	المجموع الفرعي
١٠٥	١٠٧	٨٣٣٠٥,٤	٧٤٤١٢,٩	الموارد الخارجة عن الميزانية
١١٦	١١٦	٨٦٧٦٨,٨	٧٧٢٠٥,٠	المجموع

١٤-١٠٨ سيغطي مبلغ ٣٠٨٨ ٨٠٠ دولار، الذي يعكس زيادة قدرها ٦٧٨ ٦٠٠ دولار، تكاليف ١١ وظيفة (١ مد-١، ٢ ف-٥، ٤ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ من الرتبة المحلية). وتعزى الزيادة البالغة ٦٧٨ ٨٠٠ دولار إلى التحويل المقترح لوظيفتين (١ ف-٤، ١ ف-٣) من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية، في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع القرار ٦٨/٢٤٦.

١٤-١٠٩ وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة ٣٧٤ ٦٠٠ دولار، التي تمثل انخفاضاً قدره ٧ ٣٠٠ دولار، تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين بعد أن أُخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤.

١٤-١١٠ وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٨٣ ٣٠٥ ٤٠٠ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ٨ ٨٩٢ ٥٠٠ دولار، موارد متعلقة بالوظائف قدرها ٢٥ ٤٤١ ٢٠٠ دولار لتمويل ١٠٥ وظائف (٣ مد-١،

١٢ ف-٥، ١٧ ف-٤، ٢١ ف-٣، ١٦ ف-٢، ٣٦ من فئة الرتبة المحلية) وموارد غير متعلقة بالوظائف قدرها ٢٠٠ ٨٦٤ ٥٧ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وستدعم الموارد الخارجة عن الميزانية الأنشطة البرنامجية التي ينفذها أصحاب المصلحة بغية التشجيع على اتباع أنماط استهلاكية أكثر استدامة.

البرنامج الفرعي ٧ إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٦ ٩٨٨ ٥٠٠ دولار

١١١-١٤ تظطلع شعبة الإنذار المبكر والتقييم بالمسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي. وسيُنقذ هذا البرنامج الفرعي وفقا للاستراتيجية المبينة بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٧ من البرنامج ١١ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنظمة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة في مجال الإبقاء على حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض، وذلك باستخدام خبرته لتسهيل وضع السياسات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني وتحديد جدول الأعمال البيئي العالمي. وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا خبرته لتقديم معلومات الإنذار المبكر بشأن القضايا البيئية الناشئة للتأثير في عملية اتخاذ القرارات التي يضطلع بها راسمو السياسات والجمهور.

الجدول ١٤-٢٦

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: التمكين لأصحاب المصلحة في مجال وضع السياسات واتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات والمعارف العلمية وإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	
٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠١٥
١٥	١٠	٩	١٥	١٠
الهدف	الهدف	الهدف	مؤشرات الإنجاز	مؤشرات الإنجاز
الهدف التقديري	الهدف التقديري	الهدف التقديري	مؤشرات الإنجاز	مؤشرات الإنجاز
الهدف الفعلي	الهدف الفعلي	الهدف الفعلي	مؤشرات الإنجاز	مؤشرات الإنجاز
الهدف الفعلي	الهدف الفعلي	الهدف الفعلي	مؤشرات الإنجاز	مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء						
-٢٠١٢	-٢٠١٤	-٢٠١٦			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٧				
٣٠	٢٠		الهدف	'٢' زيادة عدد المتندييات		
٣٠			التقديري	والمؤسسات العالمية والإقليمية		
			الفعلي	والوطنية ذات الصلة التي تستخدم بيانات عن الاتجاهات البيئية التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتأثير على سياساتها		
	٨٠		الهدف	'٣' قياس مدى تيسر الحصول على المعلومات البيئية التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسهولة استخدامها عن طريق المنابر المفتوحة استنادا إلى المعايير المعترف بها دوليا لإتاحة الحصول على المعلومات		
			التقديري	[النسبة المئوية]		
		١٠	الهدف	'٤' زيادة عدد المبادرات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والشراكات الخارجية التي يحفزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي تسهم ببيانات ومؤشرات بيئية موثوقة علميا ووثيقة الصلة بالسياسات في عمليات التقييم التي يقوم بها البرنامج		
	١٢	١٠	الهدف	زيادة عدد أصحاب المصلحة المشمولين بالاستقصاء الذين يقرون باستيعاب السيناريوهات والإنذار المبكر فيما يتعلق بالقضايا البيئية المستجدة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمليات التقييم ووضع السياسات	(ب) مراعاة القضايا البيئية المستجدة في عمليات التقييم العالمية والإقليمية والوطنية وتخطيط السياسات	
٣	١٠		التقديري			
٣			الفعلي			

مقاييس الأداء					مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	
٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢						
٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٣						
١٢	٧	٥	الهدف	'١' زيادة عدد البلدان التي تأخذ	المعلومات والمعارف البيئية والحصول	عليها وتحليلها واستخدامها وتعميمها،	مما في ذلك البيانات المتعلقة بالجوانب	الجنسانية
٢٠٠	٧	٥	الهدف	'٢' زيادة عدد البلدان التي تتيح	بيانات موثوقة أنتجت على الصعيد	الوطني وتتيح الحصول على المعلومات	البيئية الخاصة بالبلد في صيغ قابلة	للمقارنة على منابر عامة
٤٥	٣٥	٣٥	الهدف	'٣' زيادة عدد المجموعات الرئيسية	وأصحاب المصلحة المشمولين	بالاستقصاء الذين يقرون	بالمشاركة في إنتاج معلومات بيئية	تتاح على منابر عامة
			التقديري					وتوفير إمكانية الاطلاع عليها
			الفعلي					والاستفادة منها

العوامل الخارجية

١٤-١١٢ من العوامل الخارجية التي تمثل مخاطر محتملة مدى استعداد الحكومات لإتاحة إمكانية الوصول إلى البيانات البيئية الرئيسية والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بها اللازمة لإجراء التقييمات من خلال المنبر (المنابر) التفاعلية، ونوعية البيانات والمعلومات التي يقدمها أصحاب البيانات (الحكومات، المؤسسات، والأوساط البحثية)، وقيام الحكومات باستخدام الفعال للبيانات والمعلومات التي تتاح إمكانية الوصول إليها عن طريق عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمليات اتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تضطلع بها.

النواتج

١٤-١١٣ خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سُنجز النواتج التالية:

(أ) الأنشطة الفنية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):

١' المنشورات غير المتكررة: تقارير التقييمات المتكاملة وأطالس ومعلومات على الإنترنت وبيانات تصدر بانتظام عن المؤشرات الأساسية، لتوفير المعلومات العلمية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية السليمة لتشكيل أساسا لاتخاذ القرارات (٦)؛

٢' المواد التقنية: فتح منابر تنفيذية على الإنترنت يطلع من خلالها الجمهور على البيانات والمعلومات البيئية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني التي يسهم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء لتلبية احتياجات مختلف فئات المستعملين (٢)؛ وتقديم المعلومات البيئية التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعميمها على مختلف الفئات المستهدفة، بما فيها الحكومات، والأوساط الأكاديمية، وكيانات الأمم المتحدة، ووسائل الإعلام، وعمامة الجمهور، بلغات الأمم المتحدة الرسمية وغيرها من اللغات (١٣)؛ وتحسين المنهجيات والمعايير والأدوات والنهج، بما فيها تلك المستخدمة فيما يتعلق بالأهداف البيئية المتفق عليها دوليا والتي حددت في التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية، وتطويرها ونشرها لمساعدة مختلف الفئات المستهدفة في إنتاج المعلومات البيئية والتحقق منها والوصول إليها وفهمها واستخدامها (٦)؛ وتحسين العمليات والأدوات والتكنولوجيات المنظمة اللازمة لتحديد القضايا البيئية الناشئة ذات الأهمية العالمية والإقليمية وتحليلها والإبلاغ عنها، وتطوير القدرات اللازمة لصنع القرار وإعداد السياسات (٧)؛ وتنفيذ إجراءات تواصل تستهدف أصحاب المصلحة لتوعيتهم بالقضايا البيئية الناشئة وتوجيه أنظارهم إليها (٦)؛ وتحديد و/أو وضع أفضل الممارسات على الصعيد العالمي من أجل بناء قدرة الحكومات والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى على الاستفادة من الأدوات المعلوماتية وتحفيزها على استخدامها، وتقديم الدعم التكنولوجي لإنتاج البيانات والمعلومات البيئية المتكاملة والتحقق منها والمساهمة فيها والوصول إليها والإبلاغ بها (٦)؛

(ب) التعاون التقني (الموارد الخارجة عن الميزانية):

١' الخدمات الاستشارية: تقديم الدعم التقني من أجل تعزيز إمكانية وصول كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأفرقة القطرية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، إلى البيانات المتعلقة بالاتجاهات البيئية التي حددت من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستخدام هذه البيانات

في تحفيز المناقشات المتعلقة بالاستدامة البيئية على مستوى رفيع والتأثير في وضع السياسات والبرامج (١٢)؛

٢' الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل: تزويد المجموعات الرئيسية والجهات المعنية بمعلومات ومعارف وأدوات ومنهجيات موجهة ودعم تكنولوجي موجه من أجل الوصول إلى المعلومات البيئية وإنتاجها ونشرها على نحو فعال للإسهام في تحسين اتخاذ القرارات في سياق عملية وضع السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني (٣)؛ ووضع الأدوات والمنهجيات والآليات والشبكات والمنتجات المخصصة في مجال الاتصال والتوعية من أجل زيادة القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي (٥)؛

٣' المشاريع الميدانية: تعزيز قدرات المحافل الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية لتمكينها من تحسين الاستفادة من المعلومات البيئية والمعارف الواردة في التقييمات الرئيسية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمستخلصة من نتائج هذه التقييمات (من قبيل التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية) في عمليات صنع السياسات والتخطيط الإقليمية والوطنية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالجوانب الجنسانية (٥).

١٤-١١٤ ويرد توزيع الموارد المرصودة للبرنامج الفرعي ٧ في الجدول ١٤-٢٧.

الجدول ١٤-٢٧

الاحتياجات من الموارد: البرنامج الفرعي ٧

الوظائف		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
		٢٠١٧-٢٠١٦		
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	(قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٥-٢٠١٤	
الميزانية العادية				
١٦	٦	٥ ٢٧٦,٨	٢ ٣١٩,٨	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	١ ٧١١,٧	١ ٧٣٢,٣	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
١٦	٦	٦ ٩٨٨,٥	٤ ٠٥٢,١	المجموع الفرعي
٤٤	٤٦	٣٧ ٥٥٦,٠	٣٤ ٠٩٩,٨	الموارد الخارجة عن الميزانية
٦٠	٥٢	٤٤ ٥٤٤,٥	٣٨ ١٥١,٩	المجموع

١١٥-١٤ سيغطي مبلغ ٥ ٢٧٦ ٨٠٠ دولار، الذي يعكس زيادة قدرها ٢ ٩٥٧ ٠٠٠ دولار، تكاليف ١٦ وظيفة (٣ مد-١، ٢ ف-٥، ٦ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتعزى الزيادة

البالغة ٢ ٩٥٧ ٠٠٠ دولار إلى التحويل المقترح لعشر وظائف (٦ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى موارد الميزانية العادية، في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمثيا مع القرار ٢٤٦/٦٨.

١١٦-١٤ وستغطي الموارد غير المتصلة بالوظائف البالغة ١ ٧١١ ٧٠٠ دولار، التي تمثل انخفاضا قدره ٢٠ ٦٠٠ دولار، تكاليف الموظفين الأخرى، والخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض الاحتياجات المتعلقة بسفر الموظفين بعد أن أُخذ في الحسبان الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة تمثيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩.

١١٧-١٤ وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٧٣ ٥٥٦ ٠٠٠ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ٣ ٤٥٦ ٢٠٠ دولار، موارد متصلة بالوظائف بقيمة ٩ ٨٤٤ ٨٠٠ دولار لتمويل ٤٤ وظيفة (١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٨ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٢٠ من الرتبة المحلية) وموارد غير متصلة بالوظائف بقيمة ٢٧ ٧١١ ٢٠٠ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. وستدعم الموارد الخارجة عن الميزانية الأنشطة البرنامجية التي تهدف إلى تيسير الوصول إلى المعلومات البيئية التي ينتجها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال منابر مفتوحة وتسهيل استخدام هذه المعلومات.

دال - دعم البرامج

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٢ ١١٩ ١٠٠ دولار

النواتج

١١٨-١٤ يشمل دعم البرامج الخدمات التي يقدمها مكتب العمليات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووظائف الدعم من داخل كل شعبة، والخدمات التي يقدمها مقدمو الخدمات من خارج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنهم بالدرجة الأولى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويتولى مكتب العمليات المسؤولية عن إنجاز النواتج التالية: وضع معايير موحدة لممارسات العمل في جميع مجالات التخطيط الاستراتيجي والرصد؛ واختيار الشراكات وإدارتها؛ وإدارة الموارد المالية والبشرية؛ وتعبئة الموارد؛ ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو مسؤول أيضا عن تقديم الدعم التقني والأدوات التقنية في مجالات العمل هذه، وعن الرقابة من أجل تزويد الإدارة بمعلومات لاستعراض أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضمان الالتزام بالقواعد والمعايير داخل المنظمة. ويعزز مكتب العمليات المساءلة المؤسسية، بما في ذلك عن طريق إصدار قرارات جديدة بتفويض السلطة والاضطلاع بأنشطة الامتثال والرقابة والإبلاغ. وهو يقوم بتنسيق عملية تفاعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع هيئات الرقابة، من قبيل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي الحسابات، وتقديم

الخدمات لها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتمثل اثنان من أهم التغييرات في العمليات التجارية التي تقوم بها الأمانة العامة للأمم المتحدة في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتنفيذ نظام أوموجا، وهو نظام الأمانة العامة الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، في أيار/مايو ٢٠١٥.

١١٩-١٤ ويضع قسم ضمان الجودة ممارسات موحدة للأعمال التجارية فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والبرنامج والمشاريع في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويدير عمليات الاستعراض والموافقة ذات الصلة. ويضع القسم أيضا ممارسات الأعمال التجارية لتحليل البرامج ورصد الأداء والإبلاغ ويضمن الجودة في الإبلاغ عن المشاريع والبرامج. ويمتلك القسم السلطة والوسائل اللازمة لضمان الجودة في البرامج والمشاريع وأداء البرامج.

١٢٠-١٤ ويتولى قسم تعبئة الموارد والشراكات مع الجهات المانحة والمساهمات المسؤولة عن تيسير ودعم وتنسيق جهود تعبئة الموارد التي يضطلع بها مديرو البرامج في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف تأمين التمويل الكافي والمنظم، ولا سيما عن طريق صندوق البيئة والصناديق الاستثمارية والتبرعات المخصصة. وهذا ينطوي على اتصال وثيق بالجهات المانحة ومديري البرامج، وإقامة الشراكات الاستراتيجية مع الحكومات وغيرها من الجهات المانحة من أجل دعم البرامج والمشاريع ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتنويع مصادر تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق تطوير الدعم المقدم من البلدان المانحة الناشئة والجهات من غير الدول، وتوفير المعلومات عن الجهات المانحة والبرامج وأدوات تعبئة الموارد.

١٢١-١٤ ويتولى مكتب العمليات أيضا المسؤولية عن الإدارة الاستراتيجية للموارد المالية والبشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع تشديد مواءمته مع الاحتياجات البرنامجية والأهداف الاستراتيجية، مثل التوازن بين الجنسين في مكان العمل. وهو يعمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومع جهات الأمم المتحدة الأخرى التي تقدم الخدمات له، فيما يتعلق بالحاسبة، وكشف المرتبات والمدفوعات، واستقدام الموظفين وتقديم الخدمات لهم، وتطوير قدراتهم، وإدارة الشبكات والنظم الأخرى، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، وحفظ الموجودات. وهو يتفاعل أيضا مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في مجالات العلاقات مع البلد المضيف، وإدارة المباني، وإدارة المؤتمرات، والخدمات الطبية، والأمن والسلامة.

١٢٢-١٤ ومن المتوقع أن يضمن مكتب العمليات، على الصعيد المؤسسي، تنفيذ استراتيجية العمليات في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسيطلب هذا الأمر أن تدمج النهج القائمة على النتائج بشكل كامل، من كل من المنظورين الاستراتيجي والتنفيذي. ومن المقرر أن تمكن الاستراتيجية جميع الجهود المبذولة داخل المنظمة في مجالي التخطيط والتنفيذ، من تخطيط البرامج، وتعبئة الموارد البشرية والمالية وتخصيصها وإدارتها إلى إدارة الشراكات، وإدارة المخاطر، والرصد والتقييم، من اتخاذ أهداف يعزز بعضها بعضا وتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تقديم خدماته إلى كل من وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والبلدان

في سياق قائم على النتائج. ويهدف دعم البرامج إلى ضمان الجودة والمساءلة في تخطيط وتنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي ما يرتبط بها من إدارة للموارد المالية والبشرية وموارد تكنولوجيا المعلومات والشراكات من أجل تحقيق النتائج في برنامج العمل والاستراتيجية المتوسطة الأجل.

١٢٣-١٤ وسيضفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا الطابع المؤسسي على الضمانات البيئية والاجتماعية، بما فيها القضايا الجنسانية للحد من المخاطر المرتبطة بالاستدامة البيئية والاجتماعية. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بضمان إدماج المنظورات الجنسانية إدماجا تاما في الاستراتيجية المتعلقة ببرامجه وسياساته وعملياته. وستنفذ سياسة وخطة عمل جديدتان فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، تركزان على إدماج الاعتبارات الجنسانية في الموارد البشرية، وتخطيط البرامج والمشاريع وتنفيذها، وفي عمليات الرصد والتقييم.

١٢٤-١٤ ويرد توزيع الموارد المطلوبة لدعم البرامج في الجدول ١٤-٢٨.

الجدول ١٤-٢٨

الاحتياجات من الموارد: دعم البرامج

الوظائف		الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
		٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٤	
		(قبل إعادة تقدير التكاليف)		
				الميزانية العادية
٧	٦	٢٠٦٣,٩	١٩٢٨,٣	الموارد المتعلقة بالوظائف
-	-	٥٥,٢	٥٦,٦	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
٧	٦	٢١١٩,١	١٩٨٤,٩	المجموع الفرعي
٦٢	٦٢	٣٢٤٣٢,٧	٣٠٥٩٩,٠	الموارد الخارجة عن الميزانية
٦٩	٦٨	٣٤٥٥١,٨	٣٢٥٨٣,٩	المجموع

١٢٥-١٤ سيغطي مبلغ ٢٠٦٣ ٩٠٠ دولار، الذي يعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ١٣٥ دولار، جزءا من تكاليف سبع وظائف (١ مد-١، و ٣ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الرتبة المحلية). وتُعزى الزيادة الصافية إلى اقتراح تحويل وظيفة واحدة (١ ف-٢) من وظيفة ممولّة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظيفة ممولّة من الميزانية العادية، في إطار المرحلة الثانية من تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع القرار ٢٤٦/٦٨. وهذه الزيادة الصافية في الموارد المتعلقة بالوظائف يعوضها جزئيا تجميد استخدام موظف لشغل وظيفة في عنصر دعم البرامج وفقا للتغييرات التي أدخلت على الموارد تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٩ (أوجه الكفاءة).

١٤-١٢٦ وستغطي الموارد غير المتعلقة بالوظائف، وقدرها ٥٥ ٢٠٠ دولار، التي تعكس نقصانا قدره ١ ٤٠٠ دولار، تكاليف سفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات. ويُعزى هذا النقصان إلى تخفيض الاحتياجات في إطار بند سفر الموظفين مراعاةً للأثر المتوقع للمعايير المعتمدة لتحديد درجات السفر بالطائرة، تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤.

١٤-١٢٧ وستغطي الموارد الخارجة عن الميزانية، وقدرها ٣٢ ٤٣٢ ٧٠٠ دولار، التي تعكس زيادة قدرها ١ ٨٣٣ ٧٠٠ دولار، موارد متعلقة بالوظائف بقيمة ١٢ ٩٥٨ ٩٠٠ دولار لتمويل ٦٢ وظيفة (٣ مد-١)، و ٥ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ١٣ ف-٣، و ٣٤ وظيفة من الرتبة المحلية) وموارد غير متعلقة بالوظائف بقيمة ١٩ ٤٧٣ ٨٠٠ دولار لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، والنفقات الأخرى. أما الموارد الخارجة عن الميزانية المرصودة في إطار بند دعم البرامج، فستدعم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(أ) محولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة
عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

مجلس مراجعي الحسابات

(A/69/5/Add.7)

ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (أ) أن يطلب من موظفي إدارة الصناديق رصد تنفيذ ميزانيات المشاريع عن كثب للتأكد من أن نفقات المشاريع تطابق المخصصات المعتمدة، (ب) أن يحسّن الضوابط المفروضة على أموال المشاريع ويجري تسويات شهرية لإتاحة الحصول على الرخص المطلوبة قبل تفعيل أي عملية نقل للأموال، (ج) أن يتصل بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتحسين ضوابط الميزانية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، إذا اعتبر أنه من المفيد القيام بأي عملية إعادة تشكيل له قبل أن يحل محله النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، أو موجا (الفقرة ٢٦).

(أ) اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطوات لتعزيز رصد المشاريع. فمعظم المشاريع التي أشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أن نفقاتها تتجاوز الاعتمادات المرصودة لها، ليست مشاريع. بمعنى الكلمة وإنما هي عناصر من مشروع رئيسي يتم اعتماد ميزانيتها وتمويلها في إطار المشروع الرئيسي ككل. وباستثناء حالات منفردة قليلة جدا، لم تتجاوز النفقات الميزانية المعتمدة للمشروع ككل. وتجر الإشارة إلى أن برنامج البيئة ينشئ مشاريع فرعية لأغراض إدارية، بهدف تقديم الحساب بصورة منفصلة إلى مختلف الشركاء المنفذين أو مختلف المانحين المساهمين في ميزانية أي مشروع رئيسي.

(ب) يشير برنامج البيئة، فيما يخص المشاريع المنفذة خارجيا التي تصرف فيها سلف للشركاء، إلى أن صدور التقارير المالية وصرف السلف الإضافية يتم على أساس فصلي (أو على فترات أطول)، ويتم الرصد بالتوتيرة الفصلية نفسها المتبعة في التقارير. وهناك إجراءات وضعت موضع التنفيذ منذ عدة سنوات تقضي بعدم صرف سلف إضافية للشركاء ما لم يكونوا قد أنفقوا جزءا كبيرا من السلف التي سبق صرفها لهم.

(ج) أوضح برنامج البيئة أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS) هو النظام الرئيسي الذي يستخدمه منذ عام ٢٠٠١ في تقديم تقاريره وحفظ سجلاته المحاسبية. ومع أن النظام يتضمن ضوابط للتحقق من كفاية أنواع معينة من الأموال (مثلا، الأموال من النوع ١ المخصصة للميزانية العادية)، والأموال المودعة في الصناديق الاستثمارية

لأغراض التعاون التقني (الأموال من النوع ٤)، التي تندرج في إطارها معظم نفقات برنامج البيئة، فإن الفريق المكلف بتطوير نظام (IMIS) اختار، لأغراض عملية، عدم تضمين النظام ضوابط للتحقق من كفاية الأموال للحيلولة دون تجاوز النفقات للمخصصات المعتمدة. وبالنظر إلى أنه من المقرر الشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في تنفيذ نظام أوموجا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر كيانات المجموعة ٣، فإن الرأي يذهب إلى أنه ليس هناك ما يبرر التوصية بتغيير هذا النظام في الوقت الراهن.

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/68/7)

روعت في الميزانية البرنامجية المقترحة لبرنامج البيئة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والواردة في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/68/7). وإثر موافقة الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٤٦، على الوظائف الـ ٤٧ التي أوصت اللجنة الاستشارية بإنشائها في المرحلة الأولى، شرع برنامج البيئة في استقدام موظفين لشغل وظائف الإدارة العليا. وقد تقيدت عملية استقدام الموظفين لشغل تلك الوظائف جميعها تقيدا صارما بقواعد الاستقدام والأنظمة المنطبقة على التعيينات الجديدة في إطار الميزانية العادية. ثم أُجرى برنامج البيئة استعراضا داخليا للمرحلة الثانية المقترحة، وهو استعراض أكد أن الوظائف الـ ٣٧ (من الرتبة ف-٤ وما دونها، التي طُلبت في بادئ الأمر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥) هي وظائف تلزم البرنامج وتكفيه للانتهاء من عملية تعزيزه، ولا سيما في المكاتب الإقليمية. وفي هذا السياق، خضعت كل وظيفة للاستعراض والتحليل، فتبين أن اختصاصات تلك الوظائف، بالصيغة التي قدمت بها، سليمة وملائمة وأنها تكفل اتساق النهج المتبعة على نطاق البرامج الفرعية والمناطق الإقليمية وتكمّل الوظائف الجديدة البالغ عددها

في ما يتعلق بالتحويلات المقترحة، تشير اللجنة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اقترحت اتباع نهج تدريجي في إنشاء الوظائف عندما طلبت إنشاء ٣٦ وظيفة لإقامة هيكل جديد للمفوضية. وفي إطار هذا النهج، اقترح البدء أولاً بالمناصب العليا كي يكون المدراء قادرين على قيادة وحداتهم التنظيمية في أقرب وقت ممكن في طور عملية تشكيلها، وعلى المشاركة في اختيار موظفيها. وعلى غرار ذلك، ففي إطار تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة للأمم المتحدة، اقترح الأمين العام اتباع نهج للتوظيف على مرحلتين، يقوم موظفو المرحلة الأولى منها بمهام التخطيط والإدارة ذات الأولوية العليا، من خلال إرساء أسلوب الإدارة والسياسات والعمليات والمعايير. وترى اللجنة الاستشارية أن من المستحسن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه المرحلة الأولية من عملية التخطيط والتنفيذ اتباع نهج مُمرّحَل تدريجي في إنشاء الوظائف، بما يتيح لكبار الموظفين الاضطلاع بمهام التخطيط الاستراتيجي وصنع القرارات، والقيام باختيار الموظفين وتعيينهم. لذا، توصي اللجنة بالموافقة، في هذه المرحلة، على الوظائف الـ ٢٣ برتبة ف-٥

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

١٧ وظيفة من الرتبين ف-٤ و ف-٣ التي اعتمدت لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار المرحلة الأولى، وتتسق معها.

وما فوق المقترح تحويل تمويلها. ورغم تسمية هذه الوظائف "تحويلات"، توصي اللجنة بتطبيق أنظمة وقواعد التوظيف ذات الصلة على هذه الوظائف المحولة، كما لو كانت وظائف جديدة، نظراً إلى أنه لم يسبق أن اعتمدت هذه الوظائف في إطار الميزانية العادية.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ملزمة الميزانية والمعلومات التكميلية تشيران بصفة رئيسية إلى الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتبارها أساس طلب التحويل، من دون التمييز بين الوظائف الفردية أو تبرير الحاجة إلى كل وظيفة بالتفصيل. وترى اللجنة أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعيد النظر في الوظائف المطلوبة المتبقية برتبة ف-٤ وما دونها (الفقرتان رابعا-٧٨ ورابعا-٧٩).

وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) الصادر في عام ١٩٧٢، الذي أعادت تأكيده الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ من خلال القرار ٦٧/٢١٣، قررت الدول الأعضاء "أن تُحمّل تكاليف خدمة مجلس الإدارة وتكاليف إيجاد الأمانة الصغيرة [لبرنامج البيئة] المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه على ميزانية الأمم المتحدة العادية، وأن تحمّل تكاليف البرامج التنفيذية وتكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية لصندوق البيئة المنشأ بموجب الجزء "ثالثاً" أدناه على الصندوق نفسه".

تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أن ملزمة الميزانية لا توفر أساساً منطقياً واضحاً يعلل اقتراح إدراج بعض الوظائف في إطار التمويل من الميزانية العادية في حين ظلت أخرى مدرجة في إطار التمويل من خارج الميزانية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنه، في حالة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قررت الجمعية العامة أن تمول الموارد اللازمة للعمليات الحكومية الدولية المعيارية من الميزانية العادية وأن تحظى بموافقة الجمعية، على أن تمول الموارد اللازمة لتقديم الخدمات للعمليات الحكومية الدولية التنفيذية والأنشطة التنفيذية على جميع المستويات من التبرعات (القرار ٦٤/٢٨٩). وعلى غرار ذلك، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في حالة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى التمييز بين الموظفين التشغيليين وغير التشغيليين، مع تمويل موظفي الدعم التشغيلي، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة، من صناديق التبرعات حصراً. وشرعت

وقبل فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، كانت الموارد التي تعتمد عليها الجمعية العامة لبرنامج البيئة متسقة مع قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). وقد تضمنت الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مهام إضافية في إطار ميزانية البرنامج وفقاً للنتائج الواردة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح) من الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة

وصف موجز للتوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

المفوضية في عملية لإعادة تعريف وظائفها وإعادة تصنيفها ضمن ثلاث فئات هي: وظائف التنظيم والإدارة، ووظائف دعم البرامج، ووظائف البرامج. وظائف التنظيم والإدارة موجودة في المقر فقط؛ ووظائف دعم البرامج موجودة في المقر وفي الميدان؛ ووظائف البرامج موجودة في الميدان فقط. وتبين أن فئة التنظيم والإدارة متسقة مع نوع الوظائف (غير التشغيلية) الممولة من الميزانية العادية. وقد أيدت الجمعية العامة هذا النهج لاحقاً في قرارها ٦٣/٢٦٣.

وترى اللجنة الاستشارية أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيستفيد من إجراء استعراض مماثل لمهامه في تحليل التوزيع المناسب لموارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري هذا الاستعراض ويعرض استنتاجاته في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (الفقرات من رابعا-٨٠ إلى رابعا-٨٢).

٦٦/٢٨٨، المرفق). ويغطي الاعتماد المرصود لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تكاليف عدد من الوظائف في أمانة برنامج البيئة التي يضطلع شاغلها بمهام، منها تعزيز إدارة مقره ومهام التنسيق في نيروبي، والمرحلة الأولى من تحسين التنسيق ودعم البرامج في المكاتب الإقليمية. وهؤلاء الموظفون يركزون على مسائل فنية تشمل ما يلي: (أ) تنسيق البرامج البيئية في منظومة الأمم المتحدة، على الصعيدين المؤسسي والإقليمي؛ (ب) إسداء المشورة، حسب الاقتضاء، للهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وللدول الأعضاء، بناء على طلبها، ولا سيما البلدان النامية، مع التركيز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وصياغة البرامج البيئية؛ (ج) التعاون الفعال مع الأوساط العلمية وسائر الأوساط المهنية المعنية في جميع أنحاء العالم؛ (د) التخطيط على الأجلين المتوسط والطويل للبرامج التي ينفذها البرنامج في مجال البيئة؛ (هـ) موافاة جمعية الأمم المتحدة للبيئة بتقارير عن المسائل البيئية. ولا تزال الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تركز على هذه المسائل الفنية، إذ إنها تتضمن اقتراحاً بتحويل ٣٧ وظيفة من وظائف ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية. ومن بين هذه الوظائف البالغ عددها ٣٧ وظيفة، توجد ٣٢ وظيفة في المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج. وتدعو الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تعزيز دور برنامج البيئة كمنظمة إقليمية تعزز مقرها في نيروبي وتبني إجراءاتها على أساس علمي متين وتحفز على إحداث أثر على أرض الميدان من خلال تأثيرها المضاعف. وسيتيح تعزيز الوجود الإقليمي الرفع من مستوى التواصل مع الحكومات وسائر الشركاء وأصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما يتيح توفير الدعم الفعال للجهود الرامية إلى سد فجوة التنفيذ وتفادي ازدواجية الجهود من خلال العمل في إطار آليات التنسيق القائمة على جميع الصعد، ولا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وصف موجز للتوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ التوصية

ويكفل تعزيز وجود البرنامج أيضا قدرة البرنامج على القيام بدور أمانة الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة التي تحدد جدول الأعمال البيئي العالمي، كما يمكنه من العمل على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، والعمل بوصفه جهة رسمية تدافع عن قضايا البيئة العالمية.

المرفق الثالث

جدول موارد الوظائف المحولة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الوظيفة	مركز العمل	الرتبة	العنصر أو البرنامج الفرعي	الحالة
مساعد إداري	نيويورك	خ ع (ر أ)	التوجيه التنفيذي والإدارة	وظيفة محولة
مساعد إداري	نيروبي	م	التوجيه التنفيذي والإدارة	وظيفة محولة
منسق إقليمي، تغيير المناخ، وكفاءة استخدام الموارد، والمواد الكيميائية	واشنطن العاصمة	ف-٤	تغير المناخ	وظيفة محولة
منسق إقليمي، تغيير المناخ	مدينة بنما	ف-٤	تغير المناخ	وظيفة محولة
منسق إقليمي، تغيير المناخ، وكفاءة استخدام الموارد	جنيف	ف-٤	تغير المناخ	وظيفة محولة
منسق إقليمي للشؤون الإنسانية، الكوارث والتراعات	بانغوك	ف-٤	الكوارث والتراعات	وظيفة محولة
منسق شؤون إنسانية إقليمي، الكوارث والتراعات	جنيف	ف-٣	الكوارث والتراعات	وظيفة محولة
منسق إقليمي للشؤون الإنسانية، الكوارث والتراعات	المنامة	ف-٣	الكوارث والتراعات	وظيفة محولة
منسق إقليمي، النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي	مدينة بنما	ف-٤	إدارة النظم الإيكولوجية	وظيفة محولة
منسق إقليمي، النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي	بانغوك	ف-٤	إدارة النظم الإيكولوجية	وظيفة محولة
منسق إقليمي، النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي	جنيف	ف-٤	إدارة النظم الإيكولوجية	وظيفة محولة
موظف لتنسيق شؤون التنمية الإقليمية	بانغوك	ف-٤	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
موظف لتنسيق شؤون التنمية الإقليمية	المنامة	ف-٤	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
منسق إقليمي، القانون البيئي والإدارة البيئية	بانغوك	ف-٤	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
منسق إقليمي، القانون البيئي والإدارة البيئية	نيروبي	ف-٤	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
منسق إقليمي، القانون البيئي والإدارة البيئية	جنيف	ف-٤	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
موظف إعلام إقليمي	جنيف	ف-٤	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
منسق إقليمي، القانون البيئي والإدارة البيئية	المنامة	ف-٣	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
مساعد لشؤون البرامج	جنيف	خ ع (ر أ)	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
مساعد لشؤون البرامج	جنيف	خ ع (ر أ)	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
مساعد لشؤون البرامج	واشنطن العاصمة	خ ع (ر أ)	الإدارة البيئية	وظيفة محولة
منسق إقليمي، المواد الكيميائية والنفايات	بانغوك	ف-٤	المواد الكيميائية والنفايات	وظيفة محولة
منسق إقليمي، المواد الكيميائية والنفايات	جنيف	ف-٣	المواد الكيميائية والنفايات	وظيفة محولة

الوظيفة	مركز العمل	الرتبة	العنصر أو البرنامج الفرعي	الحالة
منسق إقليمي، المواد الكيميائية والنفايات	المنامة	ف-٣	المواد الكيميائية والنفايات	وظيفة محولة
موظف برامج، استدامة الأمم المتحدة	جنيف	ف-٤	كفاءة استخدام الموارد	وظيفة محولة
منسق إقليمي، تغير المناخ، وكفاءة استخدام الموارد	المنامة	ف-٣	كفاءة استخدام الموارد	وظيفة محولة
موظف إعلام إقليمي	بانغوك	ف-٤	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
منسق إقليمي، الترابط بين العلم والسياسات	بانغوك	ف-٤	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
منسق إقليمي، الترابط بين العلم والسياسات	نيروي	ف-٤	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
منسق إقليمي، الترابط بين العلم والسياسات	مدينة بنما	ف-٤	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
موظف إعلام إقليمي	مدينة بنما	ف-٤	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
منسق إقليمي، الترابط بين العلم والسياسات	جنيف	ف-٤	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
موظف إعلام إقليمي	واشنطن العاصمة	ف-٣	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
منسق إقليمي، الترابط بين العلم والسياسات	المنامة	ف-٣	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
موظف إعلام	نيويورك	ف-٣	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
مساعد إداري	واشنطن العاصمة	خ ع (رأ)	إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض	وظيفة محولة
موظف إداري معاون	نيروي	ف-٢	دعم البرامج	وظيفة محولة